الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الابراهيمي- برج بوعريريج-

كلـــية العلوم الاقتـــصاديـــة التجارية وعلـــوم التسييـــر

قسم علوم تجارية

تخصص: مالية و تجارية دولية

دور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات الصناعية في الجزائرخلال فترة (2000_2019)

إعداد الطالبين

لزرق شرف الدين

نصري رشدي

تحت اشراف الأستاذ:

غطاس عبد الغفار

تمت مناقشتها بتاريخ ...../..../ 2021 امام لجنة المكونة من :

الاسم واللقب	الجامعة الاصلية	الصفة
عبادة محمد	**جامعة برج بوعريريج**	رئيسا
عبد الغفار غطاس	**جامعة برج بوعريريج**	مشرفا
نجيب بعابشة	**جامعة برج بو عريريج**	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

شكر و عرفان

بعد شكرالله على ما وهبنا من عقل و حسن تدبير لا يفوتنا أن ننوه بكل من كان له الفضل و المساهمة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل، ونتقدم إليهم بالامتنان و الشكر على ما قد موه من معونة ونصح ، مما كان له الوقع الحسن في قلوبنا و تغذية إرادتنا ونذكر من هؤلاء :

أخي الطالب عماد الدين لزرق و على توجيهاته القيمة أقول شكرا إلى كل من قدم لنا العون و النصح، وإلى من حفزنا على العمل، والحمد الله من قبل ومن بعد فهو ولي التوفيق .

اهداء الطالب لزرق شرف الدين

إلى أبي و أمي أطال الله في عمرهما إلى من تحمل معي عناء إعداد هذه المذكرة

إلى صديقي بن بليدة عماد الدين وإلى كل الأحباب و الأصدقاء أهدي لهم جميعا هذا العمل المتواضع.

اهداء الطالب نصري رشدي

إلي روح أبي الزكية الطاهرة

أهدي ثمرة سنين جهدي إلي أعز وأغلى إنسانة في حياتي إلي من منحتني القوة والعزيمة وكانت سببا في مواصلة دراستي إلي الغالية على قلبي أمي.

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
اهداء	
مقدمة	ا
اشكالية الدراسة	ا
فرضيات الدراسة	ب
اهمية البحث	ب
اهداف البحث	ب
حدود الدراسة	ب
مبررات اختيار الموضوع	ج
دراسات سابقة	ج
منهجية وادوات البحث	د
صعوبات البحث	د
تقسيمات البحث	ه
الفصل الأول:علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي	
المبحث الأول:ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	6
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر	7
أولا:تعريف الاستثمار	7
ثانيا:تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	9

ثالثا:مكونات رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر	10
المطلب الثاني:المناخ الاستثمار ومحدداته	11
أولا: تعريف المناخ الاستثماري	11
ثانيا: محددات المناخ الاستثماري	12
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	14
أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض	14
ثانيا: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	15
المطلب الرابع: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته	17
أولا: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر	17
ثانيا:اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر	20
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي ونماذجه	25
المطلب الأول:النمو الاقتصادي	25
أولا: تعريف النمو	25
ثانيا: مقاييس النمو	26
المطلب الثاني:تعريف التنمية وقياسها	28
أولا: تعريف التنمية	28
ثانيا: قياس التنمية	29
المطلب الثالث: نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة	30
أولا: النماذج النيوكلاسيكية	30
ثانيا: النماذج الحديثة	31

المبحث الثالث: دراسات سابقة	32
الفصل الثاني: دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتحليل واقعه	35
المطلب الأول: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر	54
أولا: المؤشرات الاقتصادية الكلية	54
ثانيا: البنية التحتية للاتصالات والمواصلات	59
المطلب الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	69
المبحث الثاني: قياس الصادرات الصناعية والاستثمار الأجنبي المباشر	75
المطلب الأول: الصادرات الصناعية والاجمالية في الجزائر	75
المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالصادرات الصناعية في الجزائر	76
الخاتمة	78
قائمة المراجع	80

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
يمثل الجدول تطور هيكل التدفقات الراسمالية للدول النامية خلال فترة 2011-2019	18
يوضح تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم خلال فترة 2015-2016-2017	21
يوضح تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم سنة 2016-2018	23
يمثل الهيئات والادارات الموجودة داخل شباك وحيد مركزي	39
يوضح حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الي الجزائر خلال فترة 2000-2019	46
يوضح اهم عشرة دول مستثمرة في الجزائر خلال فترة 2008-2011	49
جدول يوضح الاستثمارات العربية في الجزائر خلال فترة 2005-2015	50
يوضح توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة المصادق عليها علي اهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة 2002-2009	53
يمثل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال سنتين 2010-2014	55
يوضح المؤشر المركب لمكونات السياسية الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر عام2015	58
يوضح الوضعية التنافسية للجزائر وتونس والمغرب	59
يوضح مؤشر القانون التاسيسي الاعمال في الجزائر وتونس والمغرب	60
يمثل مؤشر تقويم المخاطر القطرية سنة 2002-2006	66
يوضح علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات الصناعية في الجزائر	76

قائمة الأشكال

الشكل يمثل مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول	45
ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمرين مقارنة مع مجموعة من الدول	45
يمثل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2002-2019	47
العلاقة بين كل من الصادرات الاجمالية والصناعية	75
علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد بالصناعة الاستخراجية	77

المقدمة

مقدمة

لقد تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات و هذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، حيث أنه في بداية هذا العقد و في الظروف العالمية المتحولة و المعروفة باسم العولمة ،أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء بالتزاماا. و هكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لاقتراض الدول النامية من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، و تنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم و الحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رأس المال، و رفع كفاءة رأس المال البشري و تحسين المهارات و الخبرات و هذا ما أكدته نماذج النمو النيوكلاسيكية (Solow-Swan) و نماذج النمو الداخلي .

من هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها، و منحها الحوافز و الضمانات التي تسهل قدومها و دخولها السوق المحلي، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و تزيل كل القيود التي تقف في طريقهم. و الجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها و الظفر بمزاياه ، وذلك من خلال اتباع سياسات اقتصادية مناسبة، و استخدامها للعديد من الحوافـــــز و الامتيازات المالية و التمويلية لدفع و تطوير المناخ الاستثماري. و رغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فإن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

أ.الإشكالية

انطلاقا من تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و ازدياد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء، من أجل جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يتبادر إلينا أن هذا الأخير يجلب معه عدة مزايا إلى الدول المضيفة من شأنه ان الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، و عليه يمكننا صياغة إشكالية البحث كما يلي:

ماهو دور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصادرات الصناعية

حالة الجزائر؟

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ماهو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟
- ماهي القطاعات التي استحوذت على قدر أكبر من هذه التدفقات؟

ب . فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضية التالية:

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا على التنمية الصناعية في الجزائر.
- تؤثر الواردات تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- يؤثر الاستثمار المحلي تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- الأثر الايجابي للواردات و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر أكبر من أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك لخصوصية الاقتصاد الوطني.

ت . أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية خاصة في مجال الصناعي، حيث أن يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية و ذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا و التقنية

المتطورة إلى الدولة المضيفة، و ما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية و إكساب مهـــارات الإنتـــاج و التسويق و الإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل و رفع إنتاجـــية الأفـــراد و المؤســـسات و بالتالي تحسن الأداء الاقتصادي.

ث .أهداف البحث:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.
- محاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنـــبي المباشر على النمو الاقتصـــادي لاسيما في المجال الصناعي في الجزائـــر و بالتالي اختبار مدى صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة.
- محاولة إضافة شيء جديد إلى للدراسات السابقة في هذا الميدان.

ج .حدود الدراسة:

تتكون حدود الدراسة من:

- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني.
- الإطار الزمني: لقد تم تحديـــد فتـــرة الدراســـة على مـــدى تسعة وعشرون عامـــا(2019/2000)نظرا لارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر في فترة التسعينات و خاصة في بداية الألفية الثالثة وصدور قوانين الاستثمار الفعلية في هذه الفترة.

ح .مبررات اختيار الموضوع :

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب و دوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه و من هذه الأسباب ما هو موضوعي و ما هو ذاتي، حيث يمكننا حصرها في ما يلي:

- الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما لتمـــويل و تطوير القطاعات الاقتصادية و زيادة معدلات نموها.
- باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة و يشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.

- الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات و تحولات متلاحقة.

خ .الدراسات السابقة :

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لدينا:

1. الدراسة التي قام " زياد محمد أبو ليلي " و " زكية أحمد مشعل" (جوان 2014) بعنوان " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن " و التيدف إلى قيـــــاس و تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي الأردني و هذا خلال الفترة 1976-2003، حيث دلت النتائج على وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج الإجمالي في الأردن و كذلك و جود علاقة سببية متبادلة بين الواردات و الاستثمار الأجنبي المباشر و بين الواردات و الناتج الإجمالي و وجود علاقة سببية تتجه من رأس المال المحلي إلى الاستثمار الأجنبي.

2. الدراسة التي قام " Rahman, Mohammad Mafizur, Shahbaz"(مـــــارس 2011) بعنوان" Do Imports and Foreign Capital Inflows Lead Economic Growth in Pakistan" و التيدف إلى قياس أثر الواردات وتدفق رأس المـــال الأجنبي على النمو الاقتصـــادي في باكستان خلال (1990\2018)، و قد دلت النتائج على جود أثر إيجابي و معنوي للـــواردات و تدفق رأس المال الأجنبي على النـــمو الاقتصـــادي و وجود علاقة سببية قوية من الـــواردات و تدفق رأس المال الأجنبي باتجاه الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي.

3. الـــدراســـة الـــتي قـــام "Marouan Alaya" (مـــــارس2016) بعنـــوان "Investissement Direct Etranger et Croissance Economique"والتي تهدف إلى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة الممتدة بين 1973- 2012، حيث استنتج أن ضعف التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر هي التي أدت إلى عدم استفادة تونس من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى تركزها في قطاعات صناعية تقليدية لا تتطلب تكنولوجيا عالية مثل قطاع النسيج.

4. في نفس الإطار توصل"رفيق نزاري " في الدراسة التي قام بعنوان"الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس و الجزائر و المغرب" و ذلك خلال الفترة2000-2005 ، و التي استنتج من خلالها أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس كان سالبا وهذا ما يؤكد الدراسات السابقة المقامة على الاقتصاد التونسي و التي أثبتت عدم استفادة و استغلال هذا البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما النتائج الخاصة بالجزائر كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية أما المغرب فكان التأثير إيجابيا لكن في فترة محدودة.

ا "الدراسة التي قام بعنوان"Abdel Hameed M.Bashir" "Foreign Direct Investment and Economic Growth in Some MENA countries" و التي تهدف إلى دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل الجزائر ،مصر، الأردن، المغرب، تونس وتركيا و ذلك خلال الفترة 1975- 2000و قد دلت النتائج على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي و يقود إلى النمو الاقتصادي ، و هذا الأثر يختلف من بلد إلى آخر ، كما أن الاستثمار المحلي و الانفتاح الاقتصادي من أهم عوامل النمو الاقتصادي .

د .منهجية و أدوات البحث:

نظرا لطبيعة البحث، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بوصف مختلف النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و بوصف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي و ذلك من خلال النماذج النيوكلاسيكية و نماذج النمو الداخلي، و كذا تحليل و وصف واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. كما تم استعمال المنهج الاستقرائي من خلال الاعتماد على الملاحظة في استنباط و استقراء النتائج من خلال ما أتيح من بيانات و معلومات. و لإنجاز هذا العمل تم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغة العربية و اللغات الأجنبية و الاستعانة بالات و الدوريات و البحوث المتخصصة الوطنية و الدولية و استخدام البيانات و الإحصائيات الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة، إضافة إلى استخدام أداة التحليل الإحصائي " 15MINITAB ."V.

ذ .صعوبات البحث:

إنّ الصعوبات التي واجهناها في هذا البحث تتمثل في قلة المراجع المتخصصة في هذا الميدان سواء في الجانب النظري و هذا في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد واجهتنا صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية.

ر .تقسيمات البحث:

لقد اقتضت دراستنا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كمايلي:

ـــ **الفصل الأول:** جاء تحت عنوان علاقة الاستثمار الأجنبي المباشربالنمو الاقتصادي ، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فقد تضمن مفاهيم ونماذج النمو الاقتصادي في حين تم التطرق في المبحث الثالث إلى دراسات سابقة.

ـــ **الفصل الثاني:** جاء هذا الفصل تحت عنوان دراسة تحليلية للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر حيث تناولنا في المبحث الأول الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائروتحليل واقعه، أما المبحث الثاني فقد خصصناه محاولة قياس الصادرات الصناعية والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول

علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

مقدمة الفصل الاول:

يعتمد الاطار النضري لتقدير العلاقات القياسية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي اما علي النموذج التقليدي الحديث او علي نموذج النمو الداخلي حيث يعتبر النموذج التقليدي الحديث ان الاستثمار الاجنبي المباشر اداة لزيادة حجم الاستثمار في الدول المضيفة ومن ثم زيادة كفاءةته كما ان الفهم الرسمي للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بدا مع سلسلة اعمال هارود _دومار وقد ركز هذا الفكر علي ان معدل النمو الاقتصادي يتحدد بالتقدم التكنولوجي الا انهم لم يوضحوا الالية التي من خلالها ينتقل تاثير التقدم التكنولوجيا لمصاحب للاستثمار الاجنبي المباشر الي النمو الاقتصادي اما نموذج النمو الداخلي فانه يعبر عن النموكدالة في التقدم التكنو لوجي كما انه يشير الي دور الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة معدل النمو في الاقتصاد المضيف من خلال دوره في نقل التكنو لوجيا والمعرفة وسوف نتطرق اليها في هذا الفصل الذي قسمناه الي المباحث التالية :

/المبحث الاول:ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر

/المبحث الثاني :مفاهيم ونماذج النمو الاقتصادي

/المبحث الثالث :دراسات سابقة

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول و قد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين. و في ما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد تعار يف الاستثمار تبعا لأنواعه ويختلف مفهومه باختلاف االات والميادين الموجه إليها.

أولا: تعريف الاستثمار

"إن مفهوم الاستثمار في اللغة لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة و ثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به و نمّاه."[1]

"أما رجال الاقتصاد فقد اختلفوا بشان إيراد تعريف أو مفهوم اقتصادي موحد للاستثمار فمنهم من ذهب إلى تعريفه بأنه: عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح .

في حين عرفه آخرون بأنه :عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية. "[2]

"كما يعرف أيضا على أنه: النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة."[3] "يعرف كذلك على انه:

---

[1] محمد محمد أحمد سويلم ، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية ،
2009 ، ص 23.

[2] موسى بودهان ، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية ، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها ، الجزائر، دار مدني، 2006، ص 10.

[3] مبارك سلوس ، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص115.

استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها."[4]

"من ناحية أخرى قد يكون الاستثمار داخليا (وطنيا) وذلك عند تكوين رأس المال داخلا لدولة أو خارجيا (أجنبيا) وهو استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين وبذلك يعد استثمارا أجنبيا للبلد المستثمر فيه."[5]

"قد يكون الاستثمار مباشرا عندما تقوم إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية (الآلات، المعدات...الخ) أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كشركات المساهمة أو شركات التضامن و في هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارية." [6]

"أما الاستثمار غير المباشر فهو يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية

دف المضاربة، أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتها فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر دورا مؤثرا في قرارات الشركة. فإذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد إعادة بيعها و تحقيق أرباح إضافية فان علاقة هذا المستثمر بالشركة لا تحظى باهتمامه ، أما إذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد السيطرة على الشركة أو المشاركة في إداراتها فان عملية الشراء هذه تصبح استثمارا مباشرا . "[7]

من التعريفات السابقة نستخلص أن: "الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الدارة والتنظيم في حال ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع الحالات إلى الدول المضيفة ."[8]

---

[4]حسين عمر، الاستثماروالعولمة ، الطبعة الأولى، القاهرة ، دار الكتاب الحديث ،2000 ، ص56.

[5]معاوية أحمد حسين ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية ، الرياض ، 2009 ، ص 2.

[6]علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، الأردن ، دار الحامد ، 2007 ، ص36 .

[7]المرجع نفسه ، ص36 .

[8]عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ،2012، ص 13.

" أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية فيقصد به إجمالي رؤوسا لأموال التي تحصل عليها دولة ما (أو مؤسسات معينة) عندما تقوم بإصدار أوراق مالية (أسهم وسندات) في أسواق المال العالمية أو عندما يقوم مستثمرون أجانب (أفراد أو مؤسسات) بشراء أوراق مالية داخل السوق المحلي لهذه الدول المتلقية. "[9]

" وهكذا فان الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار في المحافظ الاستثمارية في انه يتضمن سيطرة نشيطة على جزء أو كل الرصيد المعني بينما مستثمرو المحفظة هم مستثمرون ليس لهم أي نوع من السيطرة والذي يحفزهم هو معدل العائد على الرصيد."[10]

ثانيا : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنورد بعضا منها فيما يلي :

"يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر على انه: نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة."[11] "كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على انه: ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى ، تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) و شركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار). " [12]

---

[9] حسين عبد المطلب الأسرج ، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، رسائل بنك الكويت الصناعي ، العدد 83 ، ديسمبر 2005 ، ص3.

[10] محمد صالح القريشي ، المالية الدولية ، الطبعة الأولى، عمان ، الوراق للنشر والتوزيع، 2008 ، ص 15.

[11] OECD ,third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris, 1999, P 07.

[12] علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، قضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد الواحد والثلاثون ، 2004 ، ص4.

" أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرفه على انه: ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمرالمقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها." [13]

يتضح من التعريفات السابقة أن:" المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظرا للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا و ذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح. "[14]

"كما يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون

الأجانب ويمتلكوا أو يشاركون المستثمر الوطني فيها (JOINT VENTURE) أو يسيطرون فيها على الإدارة، حيث تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة ." [15]

"كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه المشاركة في ملكية رأسمال الشركة بنسبة 10 % أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إداراتها."[16]

" تختلف عينة الملكية من دولة لأخرى فهولندا مثلا تحدد نسبة الملكية بـــــ 100 % بينما النمسا وكندا تحددها بـــ50 % وتجعل دول أخرى نسبة الملكية 25 % مثل أستراليا واليابان وبريطانيا وألمانيا أما فنلندا ،فرنسا ، إسبانيا تحدد نسبة الملكية 20 % أما في الدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية فنجدها 10 %."[17]

---

[13]بلال بوجمعة ، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية،دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان،2011، ص 19.

[14]حاتم القرنشاوي، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر ،2006، ص 3.

[15]أحمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة ، مجلة الباحث ، عدد 3، الجزائر ، 2004، ص 159 .

[16]Michel Menry Bouhet , la globalisation , introduction à l'économie du nouveau monde , France , Pearson Educations , 2005 , p 99.

[17]فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير ، الجزائر،2005 ، ص 24 .

"ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر وقد يكون المستثمر المباشر فردا أو مؤسسة أو مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات أو حكومة أو وكالة حكومية أو منظمة أخرى كمؤسسة التمويل الدولية.

تنقسم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: المؤسسات التابعة والتي يملك المستثمر غير المقيم أكثر من 50 % من رأس مالها ومؤسسات مشاركة تتمثل في شركات مساهمة يملك المستثمر المباشر ما يتراوح بين 10 % إلى50 % من رأس مالها و الفروع وهي مؤسسة استثمار مباشر فردية يملكها المستثمر المباشر بالكامل(100 %) أو يملكها ملكية مشتركة."[18]

ثالثا: مكونات رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف رأسمال الاستثمار بأنه: " رأس المال الذي يقدمه المستثمر المباشر، إما بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة به) إلى مؤسسة الاستثمار المباشر أو رأسمال حصل عليه المستثمر المباشر من مؤسسة الاستثمار المباشر."[19] ويتضمن رأسمال الاستثمار المباشر ما يلي: [20]

I. **رأس مال حقوق الملكية (Equity capital)**:ويشتمل على حصص الملكية في الفروع و كافة الأسهم في الشركات التابعة و الزميلة وغير ذلك من المساهمات في رأس المال مثل توفير الماكينات والمعدات.

II. **العوائد المعاد استثمارها (Reinvested earnings)**:وتشمل نصيب المستثمرالمباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة .

---

[18]طارق نوري، تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر ،2006، ص 3.

[19]المرجع نفسه، ص 3.

[20]Maitena duce , definition of foreign direct investment,a methodological note , banco de espana , final draft , july 31, 2003 ,page 5.

III. رأس مال آخر ومعاملات الدين بين الشركات(Other direct

وهو يغطي اقتراض investment or company debit transaction):

وإقراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة و مؤسسة الاستثمار المباشر من جهة أخرى.

المطلب الثاني:المناخ الاستثماري و محدداته

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار.

أولا: تعريف المناخ الاستثماري

هناك عدة تعار يف للمناخ الاستثماري ومن بينها ما يلي :

"يقصد بمناخ الاستثمار بأنه: مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار ، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني ."[21]

"حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فان مناخ الاستثمار هو: مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية ."[22]

"كما يعرف مناخ الاستثمار على انه سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام ، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز

[21] أسامة كردي، آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوربية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الدراسات العربي الأوربي، 2001، ص 288.

[22] حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سابق ، ص 29.

الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه. ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار ." [23]

وهكذا يمكنا أن نستخلص من التعاريف السابقة أن مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي تشكل البيئة المحددة للاستثمار، إضافة إلى الحوافز الممنوحة له قصد استقطابه .

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات حيث تصنف إلى بيئات سياسية واقتصادية وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات إدارية.

I.البيئة السياسية:[24]

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث ان للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية الان مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.

II.البيئة الاقتصادية:

"إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار، حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير ، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة ،كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلابد أن يصاحب هده الموارد توفر حوافز مثل: مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي ، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم

[23] بلال بوجمعة ، مرجع سابق ، ص 87.

[24] علي عباس، مرجع سابق، ص175.

وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق."[25]

"إضافة إلى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذب للاستثمار مثل الطرق، خدمات الكهرباء ، الاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر حاجبة للاستثمار.

"III.البيئة القانونية والتشريعية :[26][27]

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها .

IV.البيئة الإدارية:[28]

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية .

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

[25] حاتم عبد الجليل القرنشاوي، مرجع سابق ، ص 5.

[26] علي عباس ، مرجع سابق، ص 176.

[27] حاتم عبد الجليل القرشاوي، مرجع سابق، ص 5.

[28] المرجع نفسه، ص 5.

في الواقع لا يوجد هناك اتفاق حول أشكال محددة للاستثمار الأجنبي المباشر وقد يرجع ذلك إلى تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة وإلى الطبيعة المتجددة للشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى.

وفيما يلي سنورد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر التي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات :

أولا : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار و قد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية :

I.الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:[29]

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتعا العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى

II.الاستثمار الباحث عن الأسواق:[30]

"إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام ذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فان هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة ، حيث انه يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها ، كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة واردات من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

III. الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

[29] حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سابق ، ص 11.

[30] المرجع نفسه، ص 11.

"يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادرات فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج . "[31]

"ويحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوربية أو شمال القارة الأمريكية .

"IV[32].الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية:[33]

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية. كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية.

ثانيا: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ عدة أشكال وفيما يلي سنشير إلى أهم وأبرز هذه الأشكال:

I. الاستثمار المشترك: [34]

هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيات معنويتان) أوأكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع ،كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمار مشتركا.

---

[31]حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سابق ، ص11.

[32]حسان خضر ، مرجع سابق ، ص 6.

[33]المرجع نفسه، ص6.

[34]عبد السلام أو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مصر، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية، 2002، ص 364.

II.الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات متعددة الجنسيات) :

"تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة وقد تعددت التعاريف الخاصة حيث أن التسميات العديدة التي تطلق على هذا الشركات ناجم بالأساس عن اختلاف وجهة النظر بخصوصها وحتى بخصوص تعريفها."[35]فقد كان يطلق عليها في بداية ظهورها الشركات المتعددة الجنسيات Multinational company، حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارة أشخاص من جنسيات متعددة و في مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات أن يتم استخدام

كلمة transnational بدلا من multinationalو كلمة corporation بدلا من entreprise، حيث أن هذه الشركات تتعدى القوميات، ذلك لأن تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد والمزايا بين الدول."[36]

"وقد عرفت منظمة الأونكتاد هذه الشركات على أن تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج. أما الفرع الأجنبي(foreign branch) المملوك كليا أو جزئيا فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة (Host country) والتي تمتلك حق المشاركة في الإدارة ." [37]

"كما تعرف الشركات متعددة الجنسيات على أن شركات ذات رؤوس أموال ضخمة ، تملك أعمالا ووسائل إنتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركز رئيسيا لها ".[38]

و تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص هي كالتالي

---

[35]فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، الأردن ،عالم الكتب الحديث ، 2007، ص 188 .

[36]عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار أسامة للنشر ،2008، ص 278 .

[37]حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سابق، ص78.

[38]موسى سعيد مطر ، شقيري نوري موسى ، ياسر المومني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء ،2008 ، ص 179 .

:1[39].كبر حجمها وتشجيعها في العالم بأسره؛

2. تنوع المنتجات ؛
3. الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات؛
4. التفوق التكنولوجي؛
5. هيمنتها على الاقتصاد؛
6. قدرات المالية الكبيرة حيث أن الشركة التي تقل مبيعات عن 100 مليون دولار لا تعبر من الشركات متعددة الجنسيات؛
7. قرارات التخطيط والاستثمار والإنتاج والتسويق والتسعير يتم اتخاذها من قبل الشركة الأم ؛
8. القدرة الهائلة على التسويق والاعتماد الكبير على الإعلان الدائم في مختلف وسائل الإعلام المتاحة ؛
9. رغبتها الدائمة في التحكم والسيطرة على سوق التكنولوجيا في العالم وذلك لبسط سيطرا الاقتصادية وزيادة نفوذها في العالم.

المطلب الرابع: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و اتجاهاته

قبل عرض اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر سنتطرق إلى المراحل التاريخية المختلفة التي مرت كالآتي:

أولا :مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر: [40]

لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة، مما أثر في حجمه وهيكله، حيث ازدهر خلال الفترة الممتدة من 1800 إلى 1914 وقد أدت الظروف السائدة في تلك الفترة إلى تدفقه بشكل كبير وهذا راجع لعدة أسباب منها:

1. انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات؛
2. توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات؛
3. ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب ؛
4. حرية حركة رأس المال والتجارة؛

[39]المرجع نفسه ، ص 179 .

[40]منور أوسرير، نذير عليان ، حوافز الاستثمار الخاص الأجنبي،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، الجزائر،2004، ص105.

5. حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لاستثمارات الأجنبية.

فاتجهت الدول الكبيرة الاستعمارية لتوسيع أسواقها وأغلب هذه الاستثمارات كانت تقوما شركات استعمارية ينصب جل اهتمامها على استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولهـــــــا و لذلك توجه من رأس المال الأجنبي لتمويل الاستثمارات في السكك الحديدة ومرافق البنية التحتية وكان الاستثمار استثمارا خاصا في زمن تميز بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

و تميزت الفترة ما بين الحربين العالميتين(1914– 1944) بتراجع الاستثمار الأجنبي بشكل كبير و الدوافع وراء ذلك ترجع إلى:

1. ظروف الحرب والاضطراب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي؛
2. انهيار قاعدة الذهب وما صاحب ذلك من زيادة انكماش حجم الإقراض الخاص؛

3. تصفية الاستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب ومن ركود التجارة وكذا الحروب التجارية.

وكان الاستثمار الأجنبي متركزا أساسا على الاستثمارات النفطية وتزايد الاستثمارات المتجهة لبناء السكك الحديدية لهذا الغرض حيث شهدت الفترة تنامي وتصاعد قوة الولايات المتحدة الأمريكية وتراجع سيطرة المملكة المتحدة في السيطرة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الثمانيات (1945– 1989) شهد الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا كبيرا وبالأخص بعد منتصف الخمسينات مع ازدهار ونمو التجارة العالمية.

وخلال فترة التسعينات حتى الآن فقد حدث تطور كبير في مصادر التمويل للدول النامية ، حيث تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، على حين اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات وحل محل المعونة الرسمية ومحل الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، كما حلت التدفقات الخاصة في صورة استثمار أجنبي مباشر وكذلك في صورة متدفقات الأسهم والسندات محل القروض البنكية التجارية بسبب مشاكل عدم سداد القروض وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاص بل ومن أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول

النامية على الإطلاق والجدول التالي يمثل تطور هيكل التدفقات الرأسمالية للدول النامية خلال الفترة (2011-2019).

جدول :يمثل تطور هيكل التدفقات الرأسمالية للدول النامية خلال الفتـــــــــــرة

(2011- 2019) القيمة بالمليار دولار

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
			إجمالي التدفقات						
القيمة	155,8	220,4	223,7	261,2	311,2	342,6	334,9	264,5	295,8
			التدفقات الرسمية						
القيمة	56,5	53,6	48	55,1	31,9	42,8	54,6	45,3	38,6
			التدفقات الخاصة						
القيمة	99,3	166,8	175,7	206,1	279,3	299,8	280,3	219,2	257,2
			الاستثمار الأجنبي المباشر						
القيمة	47,1	66,6	90	107	131,5	172,6	176,8	185,4	177
			نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي التدفقات%						
النسبة	30,2	60,2	70,1	52,8	50,4	42,3	50	40,2	30,2
			نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التدفقات الخاصة%						
النسبة	47,4	39,9	51,2	51,9	43,9	57,6	63	84,6	69,2
			التمويل بالسندات						
القيمة	30,3	25,4	40,9	49	62,5	30,8	38,2	36,6	11,1

تدفقات الأسهم									
القيمة	47,9	34,5	15,6	30,2	49,2	36,1	35,2	51	14,1
تدفقات المحفظة (الأسهم و السندات)									
القيمة	25,2	87,6	73,4	66,9	111,7	79,2	56,5	59,9	78
نسبة تدفقات الأسهم و السندات إلى إجمالي التدفقات %									
النسبة	16,2	39,7	32,8	25,6	35,9	23,1	16,9	22,6	26,4
نسبة تدفقات المحفظة إلى التدفقات الخاصة %									
النسبة	25,4	52,5	41,8	32,5	40	26,4	20,2	27,3	30,4
أخرى*									
النسبة	37	12,6	12,3	32,2	36,1	48	47	26,1	

*تتضمن الديون والقروض البنكية والصور الأخرى من التدفقات الخاصة غير المذكورة.

المصدر : منور أوسرير ، نذير عليان ، مرجع سابق ، ص 1

لقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر من 24.3مليار دولار عام 2009إلى 185.4مليار دولار عام 2018 أي بمعدل نمو قدره 663 % ومثّل ما نسبته 1.70% من إجمالي التدفقات الرأسمالية للدول النامية في عام

1999 ، بعد أن كانت نسبته 5.24 % فقط عام 2009 وذلك كما هو مبين في جدول رقم (1) ، أما نسبة الاستثمار الأجنبي إلى إجمالي التدفقات الخاصة فقد بلغت 5.57 % عام 2010 وانخفضت في عامي 2011 و 2012، حيث بلغت 9.39 عام 2012 وذلك نتيجة حالة الركود النسبي الذي عانت منه الاقتصاديات المتقدمة المصدرة لهذه الاستثمارات إلا أن ا عاودت الارتفاع مرة أخرى وبلغت 6.84 % عام 2018 ممثلة بذلك المصدر الأكبر للتمويل في الدول النامية، هذا وقد تراجعت هذه النسبة إلى 2.69 % في عام 2019

إن هذه التزايد في الاستثمار الأجنبي المباشر يرجع إلى عدة عوامل منها:

1. قيام عدد كبير من الدول النامية خلال عقد التسعينات بتطبيق برامج الإصلاح والتحرر الاقتصادي و تمنت معظم هذه البرامج في هذه الدول تحرير التجارة والاستثمارات وزيادة دور القطاع الخاص بما فيه القطاع الخاص الأجنبي.
2. أدركت الدول النامية تزايد منافع الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط كمصدر للتمويل وإنما كوسيلة فعالة لإحداث التنمية المتواصلة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى.
3. اتساع نطاق العولمة والتوسع في الأنشطة الدولية للشركات متعددة الجنسيات.

ثانيا :اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر

"لقد عرفت الدول المتقدمة سيطرت ا على الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي سنة 2019كانت حصة الدول المتقدمة من الاستثمار الأجنبي المباشر تقـــدر بـــ 80 %، أما النسبة المتبقية فهي موزعة على بقية الدول النامية ويرجع ذلك إلى طبيعة المناخ الاستثماري والسياسات المتبعة من طرف هذه الدول لجذب هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية .

الجدول : يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال سنة 2015و 2016 و2017بالمليون دولار

الدول	التدفقات إلى الداخل				التدفقات إلى الخارج			
	2015	2016	2017	الحصة للعالم عام 2017(%)	2015	2016	2017	الحصة للعالم عام 2017(%)
الدول المتقدمة	**358,539**	**396,145**	**542,312**		**514,806**	**686,262**	**646,206**	**82,98**
الدول النامية منها :	**175,138**	**275,032**	**334,285**	**59,19**	**35,566**	**112,833**	**117,463**	**15,08**
الصين	53,505	60,63	72,406	36,48	152-	1805	11,306	1,45
هونج كونج	13,624	34,032	35,897	7,9	5,492	45,716	32,56	4,18
سنغافورة	10,376	14,82	20,083	3,92	3,143	8,512	5,56	0,71
المكسيك	14,184	18,674	18,055	2,19	1,253	4,432	6,171	0,79
البرازيل	10,144	18,146	15,066	1,97	249	9,807	2,517	0,32
الدول العربية	**15,682**	**21,615**	**37,65**	1,64	**2,263-**	**6,731**	**15,227**	**1,96**
الإمارات	4,256	8,359	12	**4,11**	991	1,007	6,661	0,86
				1,31				

مصر	237	2,157	5,376	0,59	21	159	92	0,01
السعودية	778	1,942	4,628	0,51	83	709	1183	0,15
المغرب	2,429	1,07	2,933	0,32	20	32	174	0,02
لبنان	2,86	1,899	2,573	0,28	611	827	715	0,09
السودان	1,349	1,511	2,305	0,25	–	–	–	–
دول أخرى *	**24,192**	**39,577**	**39,679**	**4,33**	**10,731**	**13,973**	**15,056**	**1,93**
العالم	**557,869**	**710,755**	**916,277**	100		**813,068**		100
					561,104		**778,725**	

*تشمل رابطة الدول المستقلة ودول جنوب شرق أوربا /المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتنمية

عام 2016 إلى 542 مليار دولار في عام 2017(جدول رقم 02)، أي بزيادة نسبتها 36 %، هذا وقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية من 275 مليار دولار في عام 2016 إلى 334 مليار دولار في عام 2017، أي بزيادة ملحوظة بنسبـــة 21 % ويعكس ذلك عودة الثقة لدى المستثمرين الأجانب في أحوال الاقتصاد العالمي بوجه عام والاقتصاديات النامية بوجه خاص وقد شكلت الصين وهونـــج كونج وسنغافورة والمكسيك والبرازيل أكثر الدول استقطابا للاستثمار الأجنبي إليها من بين الدول النامية ، حيث بلغ

مجموع التدفقات التي تلقتها تلك الدول في عام 2017 نحو 5.161 مليار دولار وما نسبته 6.17 % من إجمالي العالم للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، أم من جانب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه الدول الخمس إلى الخارج فقد بلغت حوالي 1.58 مليار دولار وما نسبته 5.7 % من إجمالي العالم للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج ، مما يعكس تزايد دور هذه الدول كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من عولمة التصنيع والتجارة.

أما بالنسبة للدول العربية، فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تلقتها نموا

ملموسا في عام 2017بلغ حوالي 74 % عام 2016لتصل إلى 7.37 مليار دولار مقابل 6.21 مليار دولار في عام 2015. وبذلك ارتفع نصيب الدول العربية من نحو 3 % من إجمالي العالم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل في عام 2015إلى 1.4 % عام 2017.

وفي جانب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الدول العربية إلى الخارج ، فقد نمت بأكثر من الضعف في عام 2017لتصل إلى 2.15 مليار دولار مقابل 7.6 مليار دولار في عام 2016، كما ارتفعت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العربية إلى الخارج إلى حوالي 2 % من إجمالي العالم في 2017."

"كما قدر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية 1.379 مليار دولار في عام 2018 (جدول رقم 3)، أي بزيادة نسبتها 6.20 % ويعكس ذلك استمرار الثقة لدى المستثمر الأجانب في الانتعاش الاقتصادي الذي تشهده غالبية الدول النامية و تحتل مجموعة دول آسيا وأوقيانوسيا المرتبة الأولى من بين مجموعات الدول النامية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ،حيث بلغ مجموع التدفقات التي تلقتها تلك الموزعة نحو 9.220 مليار دولار في عام 2018 مقارنة بنحو 7.177 مليار دولار في عام 2017، أي بزيادة نسبتهـــا 3.24 % ولا زالت الصين وهونغ كونج وسنغافورة وتركيا والهند وتايلندا تشكل أكثر الدول استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الموزعة ."[41]

جدول : يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (2016-2018) بالمليار دولار

الدول	التدفقات إلى الداخـــــــــــــل				
	2016	2017	2018	نسبة التغير عام	نسبة التغير عام 2019(%)

[41] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2007، ص 10 .

	2018 ر				
العالم	742,1	945,8	1305,9	38,1	100
الدول المتقدمة	418,9	590,3	857,5	45,3	65,7
جنوب-شرق أوروبا	40,3	41,2	69,3	68,3	5,3
الدول النامية	283	314,3	379,1	20,6	29
آسيا و أوقيانوسيا	153	177,7	220,9	24,3	16,7
أمريكا اللاتينية	94,3	75,5	83,8	10,9	6,4
الدول العربية	24,7	45,8	62,4	36,2	4,8

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2007، ص 10 .

"وتأتي مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاري في المرتبة الثانية حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها نحو 8.83 مليار دولار في عام 2018 مقارنة بنحو 5.75 مليار دولار في عام 2017 أي بزيادة نسبتها 9.10 % وتعتبر البرازيل والمكسيك وتشيلي أكثر دول هذه الموزعة استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر و يلي ذلك في المرتبة الثالثة الدول العربية التي تلقت استثمارات أجنبية مباشرة بحوالي 4.62 مليار دولار في عام 2018 مقابل 8.45 مليار دولار في عام 2017 ، أي بزيادة نسبتها 2.36 %، غير ان نصيب الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل بقي في مستـــوى 8.4 % في عامي 2017و 2018، حيث بلغ حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية في عام 2019مبلغ 75 مليار دولار، أما القارة الإفريقية فقد شهدت تراجعا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وبلغ مجموع ما تلقته في عام 2018 نحو 12 مليار دولار مما بشكل نسبة انخفاض بحوالي 21 % من مستوى عام 2017 ولقد تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة رئيسية في دولتين هما نيجيريا وغينيا الإستوائية وبالنسبة لاقتصاديات السوق الناشئة الأخرى فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى

مجموعة دول شرق أوربا ورابطة الدول المستقلة نحو 3.6مليار دولار في عام 2018مقارنة بنحو 2.41 مليار دولار في عام 2017أي بزيادة ملـــحوظة بلغت نسبتـــــها 3.68 %. "[42]

" أما فيما يتعلق بالاستثمارات العربية البينية وحجمها مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر، فلا يوجد مصادر توفر بيانات دقيقة حول هذه المؤشرات فقد بدأت حديثا بعض الجهات الدولية برصد ومتابعة الاستثمارات الأجنبية في منطقة الشرق الأوسط و وفقا للبيانات الصادرة بلغت الاستثمارات العربية البينية في عام 2019مبلغ 2.7 مليار دولار مقابل مبلغ 9.5 مليار دولار في عام 2017وتشير هذه الأرقام إلى أن الاستثمارات العربية مازالت أقل من الاستثمارات الأجنبية في المنطقة العربية ، حيث تمثل الاستثمارات العربية البينية ما نسبتـــه 10 %من حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية ."[43]

[42]عاطف علاونة، الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية ، الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية، 17-18 نوفمبر، دمشق،
2008 ، ص05 .

[43]المرجع نفسه، ص06.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي ونماذجه.

نظرا لوجود علاقة بين مفهوم النمو و التنمية فإنه عادة يتم نـــوع من الخلـــط بين المفـــهومين و لهذا الغرض سنقوم في هذا المبحث بتعريف كل من النمو الاقتصادي و التنمية، و المقاييس المستعملة لقياسهما.

المطلب لأول: النموالاقتصادي

أولا :تعريف النمو:

"لقد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي، بحيث يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة."[44]

"كما يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب القرد من الدخل الحقيقي، وهذا المفهوم يعني مايلي:

1. أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي ، بل لا بد و أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل نمو الدخل الكلي يفوق معدل النمو السكاني . وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما و يزيد عدد السكان بمعدل أعلى وبالتالي لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي ."[45]

ومما سبق يمكن القول أنّ: [46]

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني

2. "أنّ النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى

---

[44]Amine .V.Sarkan, poverty alleviation towards sustainable development , revue economie et management,
université de Tlemcen, N° 02, mars 2003 ,P113.

[45]محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان غظية ناصف، " التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"، الاسكندرية ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة بالإسكندرية ، 2000 ، ص 51.

[46]المرجع نفسه، ص51.

المستوى العام للأسعار فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من انفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا

ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد، وإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشته .و من ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم."[47]ومما سبق يمكن القول أن:[48]

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

3. "إنّ النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة، فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة، تزيد من مستوى الدخل الحقيقي فيما لمدة معينة ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نموا اقتصاديا."[49]

"هكذا فإنه لابد للاقتصاد من النمو حتى يتمكن من توفير مستوى معيشي مرتفع ومتزايد للناس، أي ما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات ، وأن تكون نوعيتها أفضل ، فكلما تسارع نمو اقتصاد بلد ما تحسنت مستويات المعيشة فيه وارتفعت، ولتحقيق النمو فإن اقتصاد دولة معينة لابد أن يزيد من مواردها الإنتاجية المتمثلة فيما يلي":[50]

1-**الموارد الطبيعية:**يعرف الاقتصاديون الموارد الطبيعية بأن تشمل الأرض والمواد الخام مثل :

المعادن والمياه ، وضوء الشمس.

2-**رأس المال :** ويضم المصانع والأدوات والمؤن والمعدات .

3-**اليد العاملة :** تعني كل الناس الدين يبحثون عن عمل أو يعملون ، كما تعني مستويات التعليمية وخبراء العملية .

---

[47]عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية ، 2000، ص12.

[48]المرجع نفسه،ص12.

[49]المرجع نفسه، ص13

[50]عثمان أبو حرب ، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2008، ص 34.

4-التقنية : وتشير إلى البحث العلمي والبحث في مجال الأعمال والمخترعات.

ثانيا :مقاييس النمو الاقتصادي

من أهم مقاييس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني و الذي يعبر عن النمو الاقتصادي مايلي :

I : المعدلات النقدية للنمو :

"يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية و الخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة ، و يعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعـــد إجـــراء التعديـــلات و الأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير و التضخم، و نسب التحويل بين مختلف العملات ، حيث تحاول الدول الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية ، و يتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها مايلي :"[51]

1- معدلات النمو بالأسعار الجارية :

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا و ذلك باستخدام العملات المحلية، و يكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، حيث يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي و معدل نمو الدخل الوطني ،إلا انه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة .

2- معدلات النمو بالأسعار الثابتة :

لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأســـعار و ظهور التضخم ، مما استلزم تعديل البيانات استناد إلى الأرقام القياسية للأسعار ، و يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة اثر التضخم و يكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل

3- معدلات النمو بالأسعار الدولية :

[51]محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد ،النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، الإشعاع الفنية ، 1999 ، ص 118.

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة ، بل يتماش مع استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية ، و بالتالي تقوم العملات المحلية و تحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة اثر التضخم .

II : المعدلات العينية للنمو الاقتصادي :[52]

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو من الناتج الوطني أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي و علاقته بالنمو السكاني ، و كان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية و التي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطني ، أما في مجال الخدمات و نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى و التي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة ... الخ.

III مقارنة القوة الشرائية: [53]

لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى ، وقد كانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار ، ورغم ذلك فالمؤسسات الدولية لم تقم بالأخذ ذه الطريقة لأا تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت الاقتصاد المخطط في السبعينات وفي الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة .

المطلب الثاني: تعريف التنمية وقياسها

[52] محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد، مرجع سابق، ص119.

[53] المرجع نفسه، ص120.

أولا: تعريف التنمية

"يعرف الجغرافي Sylvie Brunel التنمية على أا قدرة البلد على إشباع حاجيات السكان الضرورية مما يوفر لهم الرفاهية."[1]

"كما تعرف التنمية كذلك بأا كل ما يفعله الإنسان لتحسين حياته وتطويرها للأفضل ،مستخدما كل ما لديه من موارد ووسائل وأدوات خبرات متاحة."[54]

هذا وقد تعددت تعار يف التنمية الاقتصادية،"فيعرفها البعض بأا العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، حيث أن هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي."[55]

"من ثم فإن التنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغييرات هامة في االات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية ،حيث أا تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه وهذا يحسن في الدخل أو الإنتاج و يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في اتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل، كما تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين المهارات وتنظيم الإنتاج ، وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتحسين مستويات الصحة والتعليم."[56]

"هكذا فإن حدوث النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة تنمية، حيث التجارب في الواقع والوقائع تؤكد أن الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي ونصيب الفرد ومعدلات الادخار تمثل فقط جزء من التغيرات الأساسية التي تتضمنها عملية التنمية. كما أنه من المحتمل أن يتحقق نمو اقتصادي سريع بينما قد يحدث تباطؤ في عملية التنمية، و ذلك لعدم مواكبة تحسن النمو الاقتصادي للتحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية، فمثلا بلغ النمو الاقتصادي للدخل الوطني معدلات مرتفعة تقارب 6% في بعض الدول النامية في أمريكا اللاتينية ومع

[54]حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، التنمية–اجتماعيا ،ثقافيا،اقتصاديا،سياسيا،إداريا ، بشريا،الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2009، ص11.

[55]محمد عبد العزيز عجمية ،إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 55.

[56]محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية ، 2003،ص20.

ذلك بقيت مستويات المعيشة فيها منخفضة واستمرت فئات واسعة من سكاا تعاني من الفقر والجهل والمرض والبطالة

، كما أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء اتجهت نحو الاتساع حيث ارتفعت نسبة السكان الذين

1 Pierre Dallence , luclecru, croissance et mutations de l'économie mondiale depuis 1945, Edition de seuil, 1999 , p152.

يعيشون تحت خط الفقر ،في حين حققت دول أخرى معدلات نمو اقتصادي متواضعة في نمو الدخل الوطني، فقد استطاعت أن تحقق تقدما لا بأس به على مستوى مؤشر مركب التنمية البشرية في عدد الحالات المتصلة بإشباع الاحتياجات الأساسية ، فمثلا استطاعت سيريلانكا في الثمانينات من القرن الماضي من رفع العمر المرتقب عند الولادة إلى 73 سنة وهو قريب من معدل الدول المتقدمة (74 سنة) كما تمكنت من زيادة متوسط الملمين بالقراءة والكتابة إلى78%من السكان."[57]

ثانيا: قياس التنمية

"نظرا لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية قامت منظمة الأمم المتحدة في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) ، بإصدار مقياس للتنمية و المتمثل في دليل التنمية البشرية (HDI)والذي ظهر سنة 1990 ، وهو يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد ، و المستوى التعليمي ، و العامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل، بالإضافة إلى هذا الدليل هناك دليل آخر يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور و الإناث بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة المذكورة ، ويتمثل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية المعدل للجنس."[58]

"أما الدليل الأخير للتنمية يتمثل في مؤشر الفقر التنموي الذي يرجع استعماله إلى التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 1997، ويهتم هذا المؤشر أساسا بالاختلالات و النقائص في نفس مكونات أو عناصر التمنية،

[57]علي عبد الله، موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث، عدد 02، الجزائر ،2003، ص103.

[58]صدر الدين صوا ليلي، مرجع سابق ،ص60.

حيث أن الفقر التنموي يتمثل في حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية و المتمثلة في رعاية صحية جيدة و مستوى تعليمي مرضي ومستوى معيشي عام مقبول لحد ما ."

المطلب الثالث: نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة

تعتبر النماذج النيوكلاسيكية للنمو و نماذج النمو الداخلي (نماذج النمو الحديثة) المنطلق الأساسي لمعظم لدراسات النظرية والتطبيقية حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي وسوق نتعرض لكل منهما فيمايلي :

1: نماذج النمو النيوكلاسيكية

تنبع النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة قبل نموذج هارود- دومار، كما تعتبر النظريات التي أتت قبل نموذج سولو للنمو منبع الأفكار التي اعتمد عليها سولو في بناء نموذجه المتعلق بالنمو الاقتصـــادي،حيث أن الأسبـــاب التي أدت إلى كتـــابة مقـــاله سنـــة 1956: "A contribution to the theory of economic growth" متمثلة في المسار الذي سطره كل من هارود ودومار في تفسيرهما للنمو الاقتصادي .

أولا نموذج هارود-دومار :

"لقد حاول كل من هارود ودومار(Harrod-Domar) البحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو الاقتصادي،تعتمد على الجمع بين التحليل الكنـــزي و عناصر النمو الاقتصادي ،حيث تم صياغة أفكارهما في شكل نموذج يظهر أن :"[59]"الافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (k) المستثمر في الوحدة الإنتاجية ،وأن معدل النمو في الناتج ($\Delta Y/Y$) يعتمد على الميل الحدي للادخار

[59] رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس–الجزائر– المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، باتنة، 2008، ص 79.

"من هنا فإن النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، ونظرا لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فإا تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي و الادخار المحلي، أهمها تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها."[60]**ثانيا : نموذج سولو**

"يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود—دومار عن طريق إدخال عنصر العمل، ومتغير مستقل ثالث وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة ،

2: نماذج النمو الداخلي (الحديثة)

"إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات ، حيث لم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة ، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي

اولا:نموذج رومر[61]

تمكن رومر (Romer(1986 من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية ، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن ، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية ، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية ، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار ، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد ، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر A_Iهذا يعني أن التغير dA_i/dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد ، والذي بدوره يتناسب مع التغير في K_i لمخزون رأس المال ، ومنه دالة الإنتاج هي : (التعظيم الاجتماعي):

ثانيا: نموذج Robelo[1]

[60]المرجع نفسه، ص 80.

[61]صدر الدين صواليلي، مرجع سابق ، ص **50**.

إن الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية والتعليم لها نفس دالة الإنتاج ، لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم ، والذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل إنتاج ، ولهذا قام روبيلو من استعمال دالتين للإنتاج لكوب دوقلاص

المبحث الثالث :دراسات سابقة

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لدينا:

1. الدراسة التي قام " زياد محمد أبو ليلي " و " زكية أحمد مشعل" (جوان 2014) بعنوان " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن " و التيدف إلى قيـــــاس و تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي الأردني و هذا خلال الفترة 1976-2003، حيث دلت النتائج على وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج الإجمالي في الأردن و كذلك و جود علاقة سببية متبادلة بين الواردات و الاستثمار الأجنبي المباشر و بين الواردات و الناتج الإجمالي و وجود علاقة سببية تتجه من رأس المال المحلي إلى الاستثمار الأجنبي.

2.الدراسة التي قام "Rahman, Mohammad Mafizur, Shahbaz"(مـــــارس 2011) بعنوان" Do Imports and Foreign Capital Inflows Lead Economic Growth in Pakistan" و التيدف إلى قياس أثر الواردات وتدفق رأس المـــال الأجنبي على النمو الاقتصـــادي في باكستان خلال (1990\2018)، و قد دلت النتائج على جود أثر إيجابي و معنوي للـــواردات و تدفق رأس المال الأجنبي على النـــمو الاقتصـــادي و وجود علاقة سببية قوية من الـــواردات و تدفق رأس المال الأجنبي باتجاه الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي.

3. الـــدراســـةالـــتي قـــام "Marouan Alaya" (مـــــارس2016) بعنـــوان "Investissement Direct Etranger et Croissance Economique"والتي تهدف إلى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة الممتدة بين 1973- 2012، حيث استنتج أن

ضعف التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر هي التي أدت إلى عدم استفادة تونس من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى تركزها في قطاعات صناعية تقليدية لا تتطلب تكنولوجيا عالية مثل قطاع النسيج.

4.في نفس الإطار توصل"رفيق نزاري " في الدراسة التي قام بعنوان"الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي،دراسة حالة تونس و الجزائر و المغرب" و ذلك خلال الفترة2000-2005 ، و التي استنتج من خلالها أن تأثيرالاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس كان سالبا وهذا ما يؤكد الدراسات السابقة المقامة على الاقتصاد التونسي و التي أثبتت عدم استفادة و استغلال هذا البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما النتائج الخاصة بالجزائر كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية أما المغرب فكان التأثير إيجابيا لكن في فترة محدودة.

"

5.الدراسة التي قام بها:

"Abdel Hameed M.Bashirبعنوان"Foreign

Direct Investment and Economic Growth in Some MENA countries" و التي تهدف إلى دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل الجزائر ،مصر، الأردن، المغرب، تونس وتركيا و ذلك خلال الفترة 1975- 2000و قد دلت النتائج على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي و يقود إلى النمو الاقتصادي ، و هذا الأثر يختلف من بلد إلى آخر ، كما أن الاستثمار المحلي و الانفتاح الاقتصادي من أهم عوامل النمو الاقتصادي .

الفصل الثاني :

دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مقدمة الفصل الثاني :

لقد اعتبرة الجزائر منذ الاستقلال والي غاية الثمانينات من القرن العشرين الاستثمار الاجنبي المباشر كنوع من انواع التدخل من طرف الاجانب في الشؤون الداخلية للبلاد والمساس بالسيادة الوطنية حاصة بعد انتهاج الجزائر للنهج الاشتراكي الا ان عقد الثمانينات استطاع ان يغير تماما من لاتلك النضرة بعد التحول الذي عرفه الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه الي اقتصاد لامركزي مما ساعد علي ضهور تشريعات جديدة مشجعة للاستثمار وهذا في شكل وحيد وهو الشركات المختلطة ثممن الالفينات الي يومنا هذا تمت عدة محاولات الاصلاح النضام الاقتصادي الجزائري قصد قبول الاستثمارات الاجنبية في شكل كامل وفي هذا الفصل سنتناول المباحث التالية :

المبحث الاول :الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وتحليل واقعه

المبحث الثاني :قياس الصادرات الصناعية والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول :الاستثمار الأجنبي في الجزائروتحليل واقعه.

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر.

1/الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

أولا : قوانين الاستثمار في الجزائر

I.قانون الاستثمار رقم 63 -277 المؤرخ في 26 جويلية 196*:

"تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة ، فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة ، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار[1]"."كما كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وجلب الاستثمارات الأجنبية ."II[2].**قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 ****:

"لقد اهتدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد سنة 1966 وهو القانون 66- 284 المؤرخ0 في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، والذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصاديةدف زيادة تدفق العملة الصعبة ، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل. أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب ، عرفت

[1]عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري ، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف ، 23-24- 25 مارس، بيروت، 2009، ص4 .

[2]محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث ، العدد 05 ، 2007 ، ص 64.

** قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 180.

* قانون رقم 63 _ 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية رقم 1993/63 .

منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية . "III[3].**قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982*** :

"بعدما اعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة 1963 ، و حدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية ، خاصة في مجال التجارة و الخدمات ، اتضح بأن للقطاع الخاص خاصة منه الأجنبي دورا مميزا لاسيما في مجال المحروقات ، باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري . إذ و رغم احتكار الدولة للقطاع و تأميمها له، بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مساعدا لها في استغلاله نظرا للإمكانيات المالية و التقنية الكبيرة التي يتطلبها، لذلك صدر القانون 82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل و تشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة. لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز49% من رأسمال الشركة. بعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات حيث بلغت بين سنة 83- 85 حوالي 2328 مشروع. و نظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية ، استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية و أجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج و الرفع من معدلات النمو ، خاصة في قطاع المحروقات."IV[4].**قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986** :[5]

لقد أتمم و عدل قانون 82-13 بقانون 86-13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز و جلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا ، خاصة في مجال المحروقات . لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل و تسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة و واضحة و محفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق . فالشركاء الأجانب ، وفق القانون الجديد ، و الذين ينضوون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على

---

[3]محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، مرجع سابق ، ص 64 .

*قانون رقم 13/82 المؤرخ في 28سبتمبر1982 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 35 .

[4]عبد الرحيم شيبي ، محمد شكوري ، مرجع سابق ، ص05 .

[5]المرجع نفسه،ص06.

أساس بروتوكول اتفاق ، مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع و مجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف . فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـــ51%على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا و رؤوس الأموال و مناصب الشغل و تكوين و تأهيل المستخدمين ، مقابل الاستفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير و اتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، و ما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به ، و تحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب .

V. قانون النقد و القرض1990*:

"يعتبر القانون 90-10 للنقد و القرض و الصادر في 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا يعكس اعترافا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي."[6]"وقد شمل قانون النقد و القرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي و القرض و الاستثمار ، فقد اقر حرية انتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر . كما ألغى مجموع الأحكام السابقة و المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية و الأجنبية 51% و 49% و ذلك بفتح اال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري . كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك ، و ذلك بفصله بين عمليتي الإصدار و الإقراض و التي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار و تنظيم ومراقبة مستقلة ، و ظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها ، بموجب القانون ، في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام و القطاع الخاص دون تمييز . ولقد تدعم قانون النقد و القرض بجملة من القوانين و التشريعات التنظيمية المتممة و المعدلة و الجديدة و التي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيها مباشرا و صريحا . ولكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 2000 ب 344 مشروع أي بمعدل 6.20% و ذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة ."[7]

*قانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 39.

VI. قانون سنة 1993 *:

[6]الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، الطبعة الثانية ،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 ، ص 196 .

[7]عبد الرحيم شيبي ، محمد شكوري ، مرجع سابق ، ص06 .

"لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية و التشريعية و التنظيمية المواتية لجلب و استقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر. فبعد ما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام ، تنجز من قبل مؤسساته العمومية وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحلي و ضيقت مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصص وأهمها، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين و تنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار . فالقطاع الخاص ، محليا كان أو أجنبيا ، حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعد النشاطات الإستراتجية الخاصة بالدولة ، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة و معقدة ، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية و دعم و متابعة الاستثمارات . كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين ، سواء أكانوا عموميين أم خواص ، محليين أم جانب. فالقانون ضمن في نصوصه معالجة مساوية للمستثمرين من حيث الحقوق و الواجبات ، كما أجاز للمستثمرين الأجانب ، في إطار تسوية الصراعات المحتملة عن طريق التوفيق ، اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية ، و ذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقة استقطاب الاستثمارات الأجنبية و جلبها . فلقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار."VII[8].**قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 **** :

"لقد تدعم الإطار القانوني لترقية و تطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 1- 3 المؤرخ في20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار . لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات

* المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64 .

[8]عبد الرحيم شيبي ، محمد شكوري ، مرجع سابق ، ص07 .

**الأمر 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 47 / 2001 .

الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات ، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين و الأجانب .

و بذلك يكون هذا القانون قد فتح واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره و ترقيته كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها و ظهورها."[9] وأهم ما يمز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصرالتالية [10] :

1. ا الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة، وتتمثل أهم صلاحيته في رسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار ، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار .
2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI) المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993 ، وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع .
3. إنشاء شباك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار ،ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من اجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين .
4. صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرق. و يبين الجدول التالي الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد والخدمات التي تقدمها .

الجدول يمثل: الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي.

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال للتوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام ، توجيه ، تسليم ملف ، إيداع تصريحات ، منح الامتيازات

[9] عبد الرحيم شيبي ، محمد شكوري ، مرجع سابق ، ص07.

[10] صالح مفتاح، دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 117.

السجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية والإيصال المؤقت للسجل التجاري
الجمارك	مديرية الجمارك	الإعلام حول التنظيم الجمركي
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتيازات
العقار	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	إعلام على الإمكانيات العقارية وتسليم قرار حجز العقار
العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء و التصريحات الأخرى حول البناء
وزارة العمل	مديرية التشغيل	تسليم رخص العمل للأجانب، إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل
حصيلة الضرائب	مديرية الضرائب	تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الانجاز أو تعديل المؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير والإدارة
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات
المندوبية التنفيذية للبلدية	المندوبية التنفيذية للبلدية	المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار

Source : ANDI, texte régissant le développement de l'investissement en Algérie, Alger, 2004.

ثانيا :الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر:

" يمكن اعتبار أن قانون الاستثمار لسنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري ،حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية الضريبية والجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له هذا القانون .

"I[11]-الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر :

"لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات وحمايته لتمكنه من المشاركة في بناء وتطوير ونمو الاقتصاد الوطني ، وهذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة والمنصوص عليها قانونا ، وكذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر والدول على مستوى ثنائي ومتعدد الأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي .

إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقرض رقم (90 -10) والمرسوم التشريعي رقم (93 -12) المتعلق بترقية الاستثمار والذي ينص على:" [12]

1.الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:

هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا التي هي مخصصة للدولة، كالصحة العمومية ، التربية ، التعليم ، وكذا بعدة أنماط وصيغ كتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والتي تنجز في شكل حصص من رأسمال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي .

كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات أما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة ، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) أو في شكل شركة باسم جماعي (SNC) أو في شكل شركة ذات أسهم (SPA).على أن تكون هذه الاستثمارات قبل انجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات والتنظيمات .

---

[11]عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل، الجزائر ،2006،ص 552.

[12]المرجع نفسه، ص،ص255-256.

2. مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار :

جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 93 -12 والتي ورد فيها: "يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار".

ومنه تقر هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين والاستثمارات، ومن ثمة الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.

3. ثبات القانون المطبق على الاستثمار :

جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93 -12 وبدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة :

"لا تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة "

كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو مصادرها أو فرض الحراسة عليها.

4. ضمان حرية التمويل :

للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي عيني (أي تحويل الآلات والمعدات) والذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي 93 -12 : "تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعمله قابلة للتحويل الحر ، ومقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر ، والعوائد الناجمة عنه ، ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر "كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في اجل لا يتجاوز ستين (60) يوما .

5. الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة :

إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف أثرها في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، وهذا لكوا التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية، كما أن التشريع الجزائري اقر ذلك ينص تصريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي .

فالجزائر وإيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجيهات ، ونذكر من هذه الاتفاقيات ما يلي :

1-الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار[13]

لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية رغبة منها في تشجيع وضمان الاستثمارات القادمة إليها من كل صوب وحدب ، ونذكر منها ما يلي :

1. الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي .[14]
2. الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية .[15]
3. الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. [16]

2-5 الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار : [17]

إن الجزائر إيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين واالات الاقتصادية أبرمت العديد من الاتفاقيات ثنائيا مع كثير من الدول باختلاف نظمها السياسية ونذكر منها ما يلي:

- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع أمريكا. [18]

---

[13] موسى بودهان ،الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، الجزائر ، دار الملكية ، 2000 ، ص 18 .

[14] المرسوم الرئاسي رقم 90- 420 المؤرخ في 22 ديسمبر سنة 1990 ، يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي ، الجريدة الرسمية رقم 06 /1991 .

[15] المرسوم الرئاسي رقم 95 – 306 المؤرخ في 07 أكتوبر سمة 1995 يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ، الجريدة الرسمية رقم 59 /1995 .

[16] الأمر رقم 95 – 05 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1994 ، الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 1995/07 .

[17] موسى بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 84 .

- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع ايطاليا .[19]
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع فرنسا .[20]
- –الاتفاقية الثنائية المبرمة مع اسبانيا [21]

II.[22]–الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والنظام الخاص:[23]

لقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا أدرجها ضمن النظامين : النظام العام والنظام الاستثنائي (الخاص) ، ذلك انه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام فانه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شاا المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وإدخال الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة وفيما يلي أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين:

1.النظام العام للحوافز :

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وبئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لانجاز المشروع وبداية تشغيله وتستفيد الاستثمارات من:

- تطبيق النسبة المخفظة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع .
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .

ـــ الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2. نظام الاستثناءات :

يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الانجاز للاستثمار ، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال وهذا كما هو موضح فيما يلي :

2-1 – في مرحلة بدء الانجاز للاستثمار : تستفيد الاستثمارات المعنية من :

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 2.0 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال .
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار ، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة .
- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع .

2-2- في مرحلة انطلاق الاستغلال : بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية :

- الإعفاء لمدة عشر(10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني .
- إعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار .
- منح مزايا إضافية أن تحسن أو تسهل الاستثمار و الشكل الموالي يوضح مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول.

الشكل : مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول.

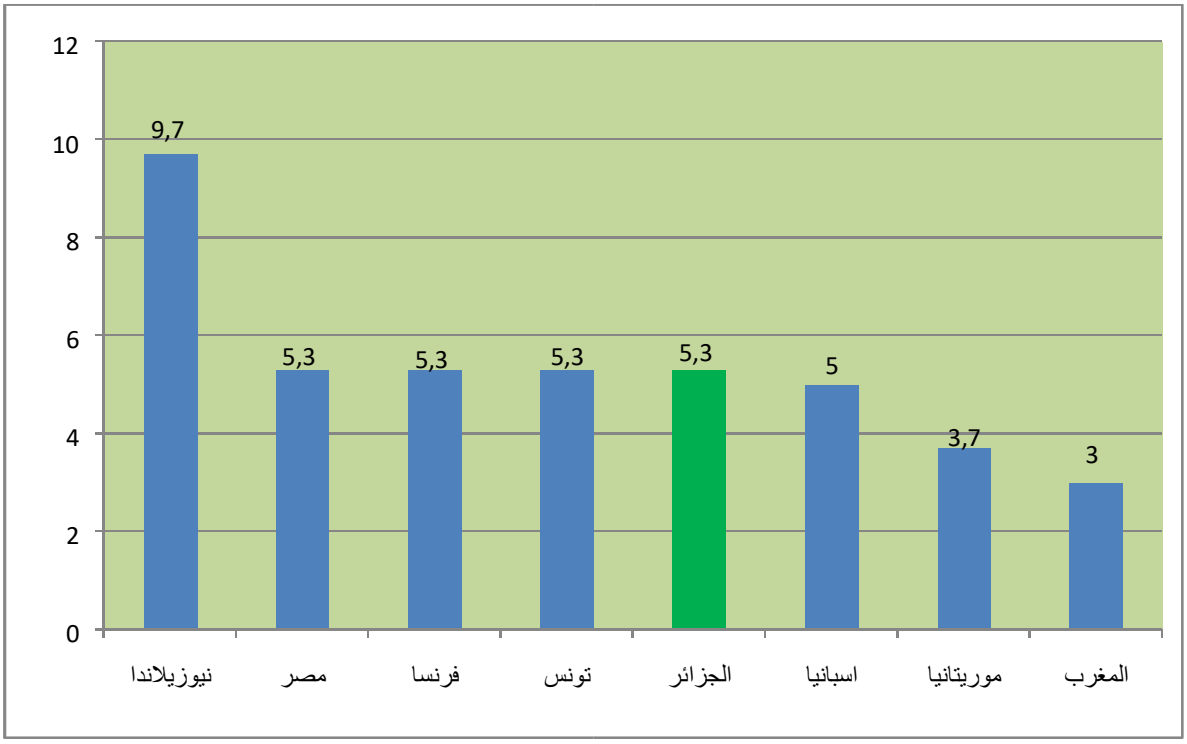

Source : www .doing business.org/doing business in Algeria 20.

أما الرسم الموالي يوضح ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمرين مقارنة مع مجموعة من الدول

الشكل : ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمرين مقارنة مع مجموعة من الدول

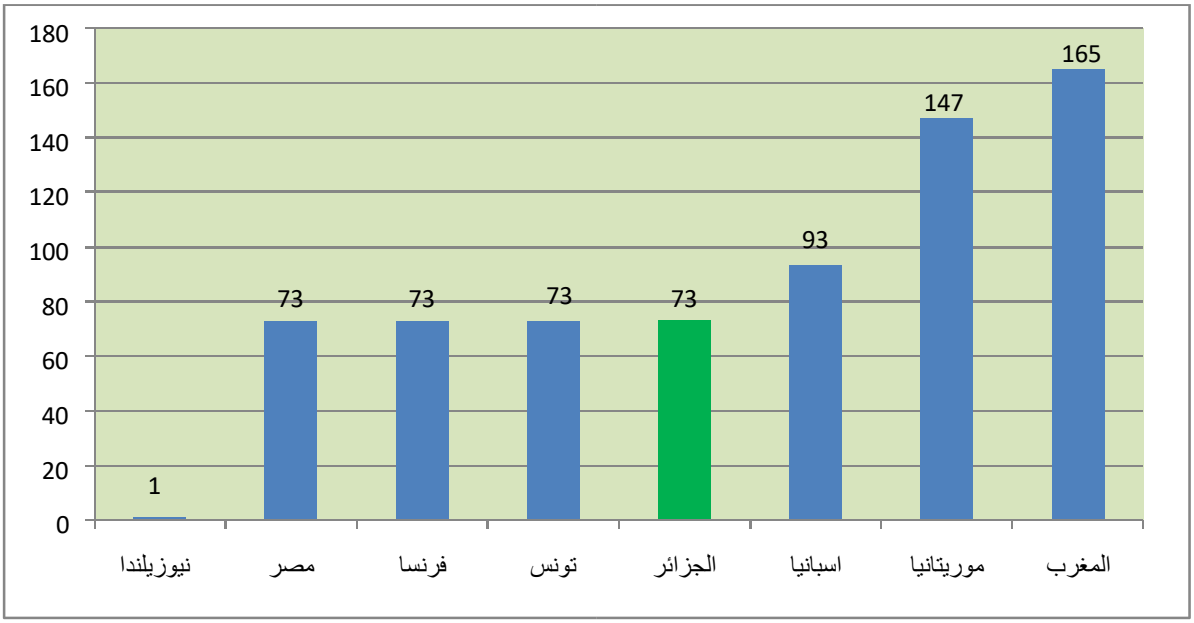

Source : www .doing business.org/doing business in Algeria 20.

ثانيا: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وتوزيعه الجغرافي والقطاعي

أولا : تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

"تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية، فهي ذات مساحة قدرها 2741.381.كلم^{2}تقع في وسط المغرب في الشمال الغربي من القارة الإفريقية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط ، وتمتد جنوبا حتى أعماق الصحراء التي تملك منها الجزائر أكثر من 2.000.000 كلم^2، وهي ذات سواحل بحرية تمتد على 1200 كلم."[24]

"بفض الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة التي تملكها الجزائر ، فهي تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر ، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة وهذا ما أدى إلى فتح ا□ال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر."[2]، والجدول التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019) .

الجدول : بوضح حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000– 2019)

الوحدة : مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
FDI الوارد إلى الجزائر	80	30	*	*	25	270
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002
FDI الوارد إلى الجزائر	260	501	507	438	1196	1065
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
FDI الوارد إلى الجزائر	634	882	1081	1795	1662	2646

*: لا توجد معطيات .

[24] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة ، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،1993، ص 5 .

علي همال ،فطيمة حفيظ ، مرجع سابق ،ص 396 .

Source: -- www.unctad.org/fdistatisticswww.unctad.org/annextables. ,world investment report 2009.

الشكل : يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2002(-2019)

Minitab .V.15

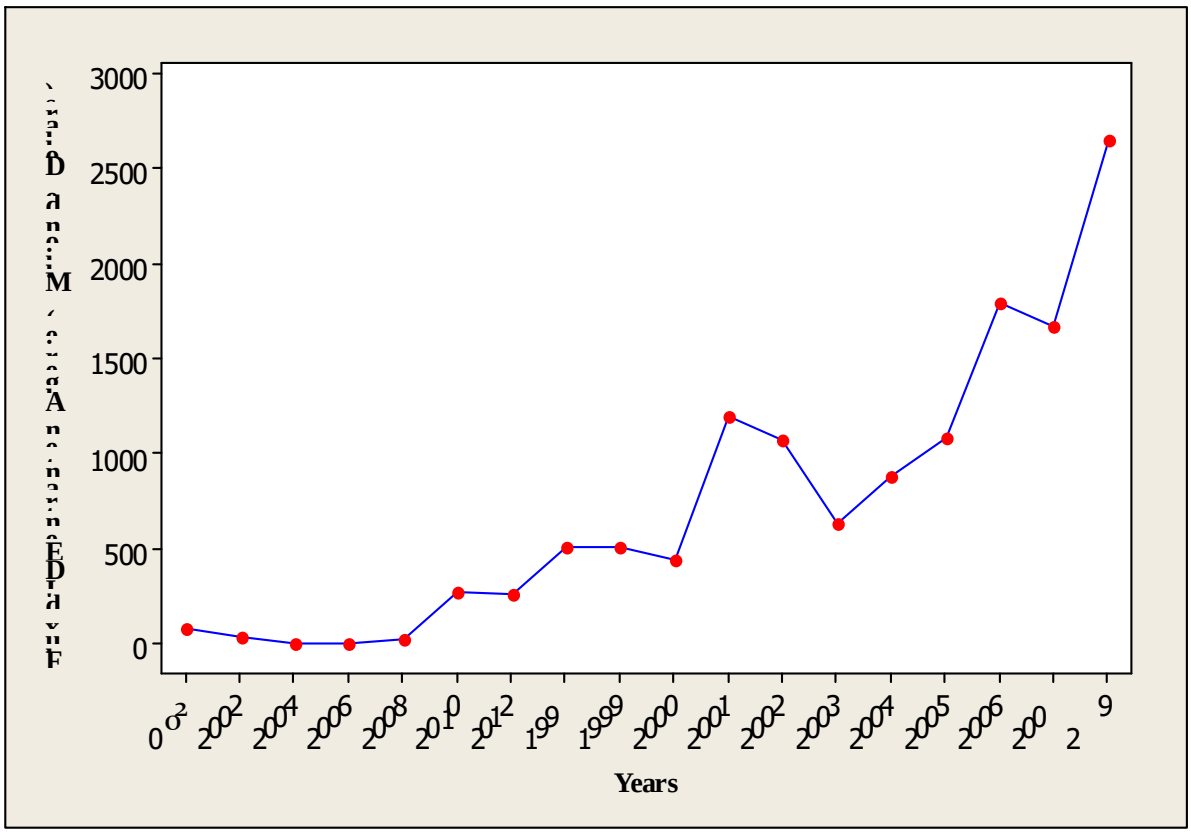

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق و باستخدام برنامج Minitab

"لقد حققت الجزائر خلال السنوات الأخيرة (2000 -2019) مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا وقد تميزت الفترة (2003- 2005) بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت ا الجزائر وعلى جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما اجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق

النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و ارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي."

"أما الفترة (2006– 2010) فقد تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر والتي توجهت اغلبها إلى قطاع المحروقات وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمار في القطاعات الأخرى، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان االورة."[25]

"أما الفترة ما بعد سنة 2011فقد تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بـــــ 1196 مليون دولار سنة 2011 وهي السنة التي توافق إصدار الأمر رقم 03/01 وما انطوى عليه من حوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2012 والمقدرة بـــ 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية وهكذا فان هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2013إلى مستوى 634 مليون دولار ، ثم ارتفع إلى مستوى 882 مليون دولار سنة 2014بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية ، وهكذا فان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2011، 2012، 2014جاءت معظمها من قطاع الاتصالات **ثانيا : التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

– التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

[25]ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 60.

طالبي محمد ، مرجع سابق ، ص 326 .

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية ، والجدول الموالي يوضح أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2011:2008

الجدول : يوضح أهم عشـــــــر دول مستثمـــرة في الجزائـــر خلال الفـــتـــرة(2008– 2011)

الوحدة ألف دولار

السنة / البلد	1998	1999	2000	2001	المجموع
الولايات المتحدة الأمريكية	256891	89882	205664	906806	906806
مصر	51	03	100	362992	363146
فرنسا	76656	137460	49472	80413	344001
اسبانيا	16209	16373	35596	152867	221045
ايطاليا	92820	11800	9262	34383	148265
ألمانيا	20062	7836	66509	37791	132198
هولندا	2812	623	1308	71944	76687
انجلترا	36015	2001	14206	23254	75476
اليابان	16648	2787	21092	8818	49345
بلجيكا	14648	571	4484	12384	32041

Source : CNUCED examen de la politique de l'investissement en Algérie , nations unies, Genève, 2004 ,P12.

استنادا إلى بيانات الجدول رقم (80) يتضح ما يلي:

"تعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم مستثمر أجنبي في الجزائر ، وذلك بأزيد من 906 مليون دولار خلال الفترة 2008 – 2011 وتتركز أهم الاستثمارات الأمريكية في قطاع المحروقات مثل شركة: Petro

Fac Resource International Inc إضافة إلى قطاعات أخرى مثل استثمارات » Pfizer « الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة ."[26]

"في إطار علاقات مع الاتحاد الأوربي أمضت الجزائر مجموعة من اتفاقات التعاون والشراكة مع أهم ثلاث دول جنوب الاتحاد الأوربي وهي فرنسا ، اسبانيا ، ايطاليا وتبرز استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات من خلال شركتي » Repsol « و »

Cepsa « الاسبانيتين و » Agip و » Sayram « و» Eniv « الايطاليتين وشركة » ELF/TotalFina« الفرنسية ، بالإضافة إلى بعض الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية مثل شركة » Danone « إلى جانب استثمارات أخرى في صناعة الخزف ، الكيمياء ، الصيدلة ، التعدين .وقد تركزت الاستثمارات الألمانية في عدد من المشروعات كان أهمها مشروعين هما : دخول شركة » Henkel « الألمانية كأكبر مساهم مع الشركة الوطنية للمنظفات » ENAD « بالإضافة إلى مجموعة » Messer « الألمانية المختصة في الغازات الصناعية."[27]

"أما بالنسبة للاستثمارات العربية في الجزائر فتعد كل من مصر ، البحرين ، الكويت ، الأردن أهم الدول المستثمرة في الجزائر خاصة في قطاع الاتصالات من خلال شركة أوراسكوم للهاتف الخلوي، وبعض الأنشطة في قطاع الخدمات هذا وقد مثلث الاستثمارات المصرية خلال عام 2015ما قيمته 603 مليون أورو، كما قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من المملكة العربية السعودية عام 2015ا قيمته 247 مليون أورو ، وبالتالي فان هذه الأرقام تشير إلى تحسن الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة"[2]، والجدول الموالي يوضح حجم الاستثمارات العربية في الجزائر خلال الفترة 2005–2015

[26]محمد قويدري، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،17-18أفريل، الجزائر ،2006، ص289.

[27]محمد قويدري، مرجع سابق، ص289.

رفيق نزاري، مرجع سابق، ص129.

الجدول : يوضح الاستثمارات العربـــية في الجـــزائر خـــلال الفتـــرة 2005: 2015

الوحدة مليون دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الاستثمار	3,5	-	-	122	85,5	347,5	350	54,6	80,4	263,3	260,6

المصدر: رفيق نزاري، مرجع سابق، ص129.

"يتضح من الجدول أعلاه أن مجموع المبلغ خلال الفترة 2005- 2015بلغ 1567,6 مليون دولار ويعتبر عامي 2000و 2001 الأحسن."[28]

2-التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

"إن الجزائر بلد غني بالمحروقات، كما أن نطاقه المنجمي المقدر ب5, 1مليون كم[29] غير مستغل في معظمه.

كما أا تزخر ببنية قاعدية هامة و قدرات إنتاجية كبيرة ، هذا وقد عرف القطاع تطورات هامة منذ اعتماد القانون رقم91-21 الصادر في 04 ديسمبر1991المعدل للقانون 86-14 المتعلق بالمحروقات و الذي يكرس انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي ، هذه خطوة الجديدة أعطت دفعة حقيقية للشراكة ، حيث تم التوقيع على أزيد من 60 عقد استكشاف منذ 1992 بين الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك و شركات أجنبية ، تعمل في نشاطات الاستكشاف و الاستغلال على أساس تقاسم الإنتاج ، حيث أن الشراكة لا تتوقف عند هذا الحد ، إنما تمتد إلى خلق شركات مختلطة في مجال الخدمات ، الصيانة ، و الهندسة .

كما تدعم هذا التحرير لقطاع المحروقات و الذي تم توسيعه للأنشطة البترولية الأمامية منذ صدور القانون 05- 07 حول المحروقات الصادر في 28 افريل 2005 و هو القانون الذي أى احتكار الدولة للقطاع ."[2]وفي الجدول الموالي سنحاول الإشارة إلى أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

[28] رفيق نزاري، مرجع سابق، ص129.

[29] دليل الاستثمار في الجزائر ،2006، ص 44.

الجدول : يوضح توزيع الاستمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم

القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2003(-2011) الوحدة : مليون دينار جزائري

القطاع	عدد المشاريع	المبلغ المقدر
الفلاحة	17	9835
الصناعة	259	105634
البناء و الأشغال العمومية	41	10254
السياحة	16	8833
الخدمات	86	146879
الصحة	03	550
التجارة	18	1293
المجموع	440	283278

المصدر : محمد قويدري ، مرجع سابق ، ص 290 .

استنادا إلى الجدول يتضح مايلي:

"تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث يحتل قطاعي الصناعة و الخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة ، و التي يبلغ نسبتها 59% و 20% في كل قطاع على التوالي ، أو من حيث المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو37% أما في قطاع الخدمات فتقارب 52%، إن هذين القطاعين يتميزان بمردودية عالية للشركات الأجنبية ، خاصة في قطاع المحروقات ، إضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية مثل المنتجات الصيدلانية التي شهدت انتعاشا منذ 2009، خاصة تلك الشراكة التي أقامتها الشركة الجزائرية للدواء " صيدال " مع الشركة السعودية لإنتاج الدواء بمبلغ 15 مليون دولار، و الشركات الأمريكية " فايزر ، و باكستار ، و ليلي " بمبلغ 100مليون دولار."[30]

[30] محمد قويدري ، مرجع سابق ، ص 290 .

"لم تحض قطاعات الزراعة و الأشغال العمومية ، و الصحة ، و التجارة بالمستويات المرغوبة ، رغم أهميتها. فقطاع الزراعة لم يسجل سوى 3% من القيمة الإجمالية للاستمارات المقررة ، رغم سلسلة الإصلاحات و التحفيزات الممنوحة للقطاع، في حين لم يستقطب قطاع البناء و الأشغال العمومية سوى 41 مشروعا ، بما نسبته 9% من عدد المشروعات المقررة ، إن هذه النسبة تعد ضئيلة بالنظر إلى التوجه الرامي إلى استقطاب رأس المالي الأجنبي و اشراكه في ترقية الهياكل القاعدية ، و المساهمة في حل مشكلة السكن في الجزائر ."[31] أما خلال الفترة 2002(-9002) فقد كان توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة كالأتي:

الجدول :يوضح توزيع الاستمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2002-2009

النشاط	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ (مليون دج)	النسبة
الفلاحة	10	1,44	2021	0,12
البناء والأشغال العمومية	99	14,27	472163	27,96
الصناعة	387	55,76	889532	52,67
الصحة	4	0,57	5982	0,34
السياحة	15	2,16	26216	1,55
الخدمات	179	25,80	293070	17,36
المجموع	694	100	1688985	100

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث يحتل قطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية و الخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة،والتي تبلغ نسبتها..55_{76}و$14_{,27}$و$25_{,80}$ في كل قطاع على التوالي أو حيث المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو$52_{,67}$ ، أما في قطاع البناء و الأشغال

[31]محمد قويدري ، مرجع سابق ، ص 290.

العمومية بنحو 27,96، أما في قطاع الخدمات 17,36، أما قطاعات الفلاحة و الصحة و السياحة فلم تحض بالمستويات المرغوبة ،رغم أهميتها. فقطاع الفلاحة لم يسجل سوى 0,12من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة ، في حين لم يستقطب قطاع السياحة سوى 15 مشروعا ، بما نسبته1,55 من المبالغ الماليةالمقررة.

المطلب الاول: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر

"من أجل تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر نركز في بحثنا هذا على بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي والتي تتمثل أساسا في معدل النمو في الناتج الداخلي الخام والذي يعكس بدوره حجم السوق ومستوى تطوره ، ومعدل التضخم ونسبة العجز في الموازنة العامة التي تعكس سياسة التوازن النقدي الداخلي، ومؤشر التوازن الخارجي الذي يركز على وضعية ميزان المدفوعات ."[1]

اولا: تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار

اولا: المؤشرات الاقتصادية الكلية

I-معدل النمو:[32]

"لقد كان لارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة الأثر المباشر في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، فبعدما سجلت معدلات النمو في بداية الالفئنيات (2000) معدلات سلبية، ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام سنة 2003 إلى 9.6 % و وصل سنتي 2004 و 2005 إلى حدود 3.5% ، لكنه تراجع سنة 2006 إلى 7.2 % ، ويعتبر هذا المعدل غير كافي لمواجهة مشكلة البطالة التي ما تزال في مستويات مرتفعة (أكثر من 20 %) مما يتطلب تحقيق معدلات نمو تتجاوز 7 % خلال السنوات العشر المقبلة .

II-التضخم:[33]

[32]المرجع نفسه ، ص 64 .

[33]المرجع نفسه ، ص 64 .

توجد علاقة ترابط كبيرة بين تغيرات معدلات التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية ، فقد شهدت معظم البلدان المتحولة نحو اقتصاد السوق تقلبات كبيرة في معدلات التضخم الناتجة أساسا عن تحرير الأسعار التي كانت تحدد إداريا ، وقيام الحكومات بتخفيض سعر صرف العملة المحلية ، فلقد عرفت معدلات التضخم في الجزائر وبعد تخفيض سعـــر الصـــرف سنـــتي 2000و2001 ارتفاعا قياسيا تجاوز 28 %سنويا ، ووصل معدل التضخم سنة 2004 إلى 39 % وهو ما انعكس سلبا على تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك ، وكل هذه الظروف يمكن اعتبارها عوامل معيقة للاستثمار ، ولكن مع تطبيق الحكومات الجزائرية لسياسة مالية ونقدية صارمة فيما بين 2004 و 2006تراجعت معدلات التضخم إلى 15 % سنة 2006والى 6 % سنة 2007، وتقلص في خلال السنوات الأخيرة معدل التضخم ليستقر في حدود تتراوح ما بين 6 % سنة 2010، و 64.1 % سنة 2015و 70.2 سنة 2017، ذلك ما يعني استقرار الأسعار في مستويات متقاربة مع الدول االورة وهو ما يمكن اعتباره عاملا ايجابيا في تأكيد الاستقرار الاقتصادي .

III- التوازن الخارجي:[34]

شهدت وضعية ميزان المدفوعات بعد ارتفاع أسعار البترول منذ سنة 2009تحسنا كبيرا إذ أصبح يسجل فائضا مما أدى إلى تحسن احتياطي الصرف الأجنبي ، فبعدما كان في حدود شهر استيراد واحد سنة 2000 أصبح في حدود حوالي 50 شهرا استيراد فياية سنة 2017، أي بأكثر من مليار دولار أمريكي بالإضافة إلى تراجع حجم المديونية إلى اقل من 1 مليار دولار أمريكي فياية سنة 2017، بعدما ما كانت تفوق 32 مليار سنة 2004 والجدول الموالي يوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال السنتين 2010و2014.

الجدول :يوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال السنتين

2010 و 2014 :

[34]ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص 64 .

المؤشرات	الشغل	البطالة%	الفقر %	التضخم %	رصيد ميزان المدفوعات بالمليار دولار	الديون الخارجية بالمليار دولار	الناتج الخام بالمليار دولار
سنة 2010	22215	8,28	1,12	3	9,7	1,25	7,54
سنة 2014	717000	7,17	8,6	6,3	6,9	4,21	6,84

المصدر : مولود حشمان، عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004،مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ،جامعة الجزائر ،ص 5.

استنادا إلى الجدول أعلاه يلاحظ مايلي:[35]

لقد شهدت الجزائر فياية سنة 2014تقدما في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.حيث سمح التحسن في معدلات النمو الاقتصادي باستحداث العديد من فرص العمل الجديدة حيث بلغت 717000 منصب شغل سنة 2014 وتقليص الفقر إلى نسبة 6,8%سنة2014حيث أصبح عدد السكان الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم ضعيفا

كما قد سجل ميزان المدفوعات رصيدا إيجابي حيث قدر 6،9 مليار دولار ، أي رصيد إيجابي هام مستمر للسنة الخامسة مند سنة 2010، أما الديون الخارجية فقد انتقلت من 25,1 مليار دولار سنة 2010إلى 21,4 مليار دولار ، مواصلة بذلك اتجاهها نحو الانخفاض .أما بالنسبة للتضخم فنلاحظ في الجدول أعلاه أنه ارتفع غلى نسبة 3,6%سنة 2014و هذا راجع للضخ الهائل للنفقات العمومية ، لاسيما من أجل التنمية و كذا الزيادات في الأجور التي تمت سنة 2014. كما قد بلغ الناتج الداخلي الخام 84,6مليار دولار سنة 2014

[35]مولود حشمان ، عائشة مسلم ، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004،مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ،جامعة الجزائر ،ص 5.

ثانيا : البنية التحتية للمواصلات والاتصالات

سبق وان اشرنا إلى أن من أهم محددات اختيار شركة ما لتوطين مشاريعها الاستثمارية في بلد ما يتوقف على مدى توفر البلد المستهدف على هياكل قاعدية جيدة من شبكة حديثة للمواصلات البرية والجوية والبحرية وشبكة اتصالات تواكب التطورات السريعة التي يشهدها القطاع على المستوى العالمي "[36]

1-شبكة المواصلات :[37]

تتوفر الجزائر على شبكة للطرق البرية تعد الأكبر في إفريقيا إذ تقدر بـــ 107324كلم ، إلا أن هذه الشبكة تفتقر للصيانة الدائمة ، فنسبة كبيرة منها في حاجة إلى التجديد ، كما تعتبر تكلفة النقل والتوزيع مرتفعة نسبيا نظرا لاتساع المسافة بين المناطق الصناعية الكبرى والمدن الداخلية ، ويبقى الحل هو الإسراع في انجاز الطريق السريع شرق-غرب الذي تبلغ مسافته أكثـــر من

1200 كلم والذي لم ينجز منه حتىاية سنة 2015سوى 160 كلم، أما شبكة النقل بالسكك الحديدية فهي جد متأخرة في الجزائر ، فهي في الغالب شبكة موروثة عن الحقبةا لاستعمارية ، وبالرغم من بلوغها4500كلم ، إلا أن نسبة ضئيلة من نقل البضائع يتم عبرها ، الأمر الذي زاد من كثافة استعمال النقل البري وما يصاحب ذلك من مخلفات سلبية تتمثل في زيادة التكاليف وزيادة الوقت وحجم التلوث البيئي ، وإذا قارنا الجزائر بالدول االورة يبقى عليها العمل من اجل تجديد وتحديث شبكة النقل بالسكك الحديدية وربطها بأهم المناطق الصناعية وبالموانئ ، وفيما يتعلق بالنقل الجوي والبحري فنلاحظ تقادم أسطول الشركات الوطنية مما يجعل الخدمات المقدمة للمستثمرين غير جيدة ، ذلك من الأعباء التي يتحملوا في نقل وتوزيع منتجام .

2-تكنولوجيا الإعلام والاتصال :

" لقد سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت والتقنيات المرتبطةا، من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في شهر مارس من عام 2004 عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني (CERIS) ، وقد عرفت منذ سنة 2004 تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام والاشتراك والتعامل مع

[36]ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص 65.

[37]المرجع نفسه ،ص65.

الانترنت وحسب مصادر المركز فان عدد المستخدمين للانترنت في سنة 2011بلغ 250 ألف مستخدم ،"[38]" أما فياية 2017فقد بلغ عدد مستعملي الانترنت

5.2 مليون مستعمل ورغم هذا فان اغلب المؤسسات الوطنية تفتقر إلى مواقع خاصةا ، بل لا تجيد استعمال هذه الشبكة في الترويج لمنتجات والربط علاقات شراكة بينها وبين الشركات الأجنبية."[39]

"كما قد عرف قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية منذ سنة 2013 تحولات معتبرة بفضل قانون جويلية 2010، الذي ألغي الاحتكار العمومي في اال ، وفصل بين خدمة البريد وخدمة الاتصالات وهو ما يسمح لمتعاملين خواص وأجانب بالاستثمار في القطاع "[40]،" فقد ارتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال إلى 21 مليون مشترك في سنة 2017مقارنة بـــ 600 ألف مشترك فقط سنة 2011، كما ارتفع عدد المشتركين في الهاتف الثابت إلى 6.3 مليون مشترك سنة 2016بعدما كان في حدود 6.2 مليون سنة 2012، وهكذا فقد انتقلت الكثافة الهاتفية الكلية (ثابت ونقال) من 28.5 % سنة 2010إلى 51 % سنة 2015مع استثمارات بلغت 5 مليار دولار منها 4 مليار دولار استثمار أجنبي مباشر، ورغم هذه النتائج فقد احتلت الجزائر سنة 2015المرتبة 87 من بين 115 دولة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال."[41]:

ثانيا :تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

أولا : التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر [42]

سنعتمد في تقييمنا لمناخ الاستثمار في الجزائر على حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، هذا المؤشر الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 2006ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار، هي تلك البيئة التي

[38]إبراهيم بختي ، الانترنت في الجزائر ، مجلة الباحث ، عدد 01 ، 2002 ، ص 31 .

[39]ناجي حسين ، مرجع سابق ، ص 65

[40]دليل الاستثمار في الجزائر ،2006 ، ص 21.

[41]ناجي حسين ، مرجع سابق ، ص 66 .

[42]صالح مفتاح ، دلال بن سمينة "واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر" ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 43- 44

2008 ص121

تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ، ومعدلات متدنية للتضخم ، وسعر صرف غير مغالى فيه ، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري. .

الجدول : يوضح المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر عام 2015

	سنـــــة 2014	سنـــــة 2015	التغير في المؤشر "نقاط مئوية"	درجة المؤشر
مؤشر سياسة التوازن الداخلي "عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي"	(6.9)	(14.2)	-14.2	3
مؤشر سياسة التوازن الخارجي "عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي"	(13.9)	(31.3)	-21.30	2
مؤشر السياسة النقدية "معدل التضخم"	3.6	1.6	-2.0	1

المصدر: صالح مفتاح، دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 121 .

دليل المؤشر :

أقل من 1: عدم تحسن في الاستثمار من1 إلى

2: تحسن في مناخ الاستثمار من 2 إلى 3:

تحن كبير في مناخ الاستثمار

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم(31)، يمكننا حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية للجزائر ، الذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاث السابقة أي :

$$[3/(1+3+3)] = 2,33$$

ويلاحظ من خلال دليل المؤشر التحسن الكبير في مناخ الاستثمار فيما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية ، ويرجع ذلك إلى برامج الإصلاحات الاقتصادية ، إضافة إلى اثر ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات

الأخيرة وأثره في تخفيض عجز الموازنة وزيادة معدلات النمو الحقيقية ، ورغم هذا التحسن إلا أن الجزائر لا تعتبر من بين الدول الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي بل أا تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالإمكانيات والمؤهلات التي تتوفر فيها ، ومن اجل تحليل أكثر عمقا لمناخ الاستثمار في الجزائر ، يمكن أن ندرج بعض المؤشرات النوعية الأخرى التي تأخذ الكثير من المؤسسات الدولية .

ثانيا: التقييم النوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر

من اجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار فيها، ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي ،ومن اجل المقارنة فإننا نعرض في بعض الجداول ترتيب كل من الجزائر وتونس والمغرب في عدد من هذه المؤشرات الدولية مع التركيز على وضعية الجزائر .

I-مؤشرات التنافسية العالمية :

"يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية، سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)والذي تطور خلال العقود الثلاثة

الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالية لتنافسية الدول"[43]،"فهذه المؤشرات تمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما

الجدول : يوضح الوضعية التنافسية للجزائر وتونس والمغرب

[43]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي 2009، ص 168 .

المؤشر / البلد	مؤشر التنافسية العالمي			
	مؤشر النمو للتنافسية		مؤشر الأعمال للتنافسية	
	الرتبة	السنة	الرتبة	السنة
الجزائر	71 82 76	2004 2005 2006	89 95 85	2004 2005 2006
تونس	42 37 30	2004 2005 2006	32 35 26	2004 2005 2006
المغرب	56 76 70	2004 2005 2006	46 71 76	2004 2005 2006

المصدر : ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص 67 .

"لقد شمل مؤشر التنافسية العالمي سنة 2004 (104 دولة) وشمل سنة 2005 (117 دولة) وشمل سنة 2006 (125 دولة) و يظهر الجدول السابق تخلف الوضعية التنافسية للجزائر مقارنة بالدول االورة ، إذ أا تتراوح ما بين المرتبة 71 و 89 بينما تراوحت مرتبة تونس مثلا ما بين 26 و 42 خلال الثلاث سنوات الماضية ، ويعتبر هذا المؤشر دليلا على تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين عن إقامة استثمارات موجهة للتصدير للأسواق الخارجية ."

II[44]–ظروف تأسيس الأعمال في الجزائر :[45]

كلما تعقدت إجراءات الأعمال في القطر وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من إنفاذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل، كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال مثلما أشارت إليه مختلف الدراسات النظرية والاستقراءات العلمية والشواهد العملية مما يؤدي إلى تردي بيئة أداء الأعمال وبروز ظواهر سلبية مثل تعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق السوداء ، ويعني ذلك إضعاف الاستثمار المحلي وتراجع جاذبية بيئة أداء الأعمال في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير ظروف تأسيس الشركات إلى طبيعة ودرجة تعقد الإجراءات وتكلفتها بالنسبة للمستثمر ، وعليه يجب على الدول الراغبة في جذب الاستثمار الأجنبي العمل على تبسيط إجراءات التأسيس والإسراع وتخفيض تكلفتها ، ومن أجل التعرف على وضعية الجزائر بالنسبة لظروف تأسيس الأعمال ندرج الجدول التالي:

[44] المرجع نفسه ،ص67.

[45] المرجع نفسه ،ص68.

الجدول :يوضح مؤشر التأسيس القانوني للأعمال في الجزائر و تونس و المغرب

		عـــــــــــدد الإجراءات			المـــــــدة الزمنية ىـــــــــــــوم عمل			تكلفة الإنجاز كنسبة من الدخل الوطني		
البلد	الترتيب العالمي 2008	2003	2004	2008	2003	2004	2008	2003	2004	2008
الجزائر	125	18	14	14	29	26	24	31,9	27,3	13,2
تونس	88	10	9	10	46	14	11	16,4	11	8,3
المغرب	129	11	5	6	36	11	12	19,1	12,3	11,5

المصدر : ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص 68

جاء ترتيب الجزائر العالمي كما يتبين لنا من خلال القيم الواردة في الجدول أعلاه فيما يتعلق بظروف تأسيس الأعمال في وضعية متأخرة (الرتبة 120 مقارنة بالرتبة 59 و 47 لكل من تونس والمغرب في سنة 2006) وقد تراجع ترتيب الجزائر سنة 2008 إلى المرتبة 125 ذلك ما تمت ملاحظته كذلك بالنسبة لكل من تونس والمغرب ، ويعو سبب تراجع ترتيب الجزائر أساسا إلى طول الفترة اللازمة قبل تأسيس المشروع والى تكلفة التأسيس المرتفعة مقارنة بمستوى الدخل الفردي.

III- مؤشرات البيئة العامة للأعمال ودور المؤسسات :

.مؤشر الحرية الاقتصادية :

"يصدر عن معهد (هيرتاج) بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال) منذ عام 1995 و ذلك لغرض قياس درجة تدخل السلطة (الحكومة) في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد ا.وقد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2002 بينها 20 دولة عربية من بينها الجزائر .وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية." [46]

مكونات المؤشر :يستند هذا المؤشر إلى (10)عوامل تشمل :[47]

- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد و الشركات)؛
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد ؛
- السياسة النقدية (مؤشر التضخم)؛
- تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- وضع القطاع المصرفي والتمويل ؛
- مستوى الأجور والأسعار؛
- حقوق الملكية الفردية ؛
- التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية ؛
- أنشطة السوق السوداء.

ويحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية .

دليل المؤشر :[48]

- (1 – 1,95) يدل على حرية اقتصادية كاملة ؛
- (2 – 2,95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛
- (3 – 3,95) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية ؛
- (4 – 5,00) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية .

[46] زين منصوري، واقع وآفاق سياسية الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الثاني ،جامعة شلف، الجزائر ،2005،ص 143 .

[47] المرجع نفسه، ص 143 .

[48] ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 69.

وضع الجزائر في المؤشر :

لقد تراوحت قيمة مؤشر الحرية في الجزائر خلال الفترة1995– 2006 ما بين 3,30 و

3,50 مما يعني تميز الجزائر بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة ، فقد احتلت المرتبة 94 سنة 2002 لتتراجع إلى المرتبة 119 سنة 2006 على خلاف كل من تونس والمغرب الموجودتين ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة بمؤشر متوسط يساوي2,95

2.مؤشر الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد:[49]

ترصد منظمة الأونكتاد مؤشرين مهمين لمقارنة أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول،وهما :

1)مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Performance

Index):

هذا المؤشر يقيس الوضع القائم للدولة من حيث حصتها الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم ،ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية .

2)مؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Potential

Index):

وهذا المؤشر يقيس قدرة الدولة المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال (13) مكونا تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، متوسط دخل الفرد ،نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ،انتشار خطوط الهاتف الثابت ،انتشار خطوط الهاتف النقال ،متوسط استهلاك الطاقة للفرد ،نسبة الإنفاق على البحوث و التطوير للناتج المحلي الإجمالي ،نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان ،التصنيف السيادي للدولة ،حصة الدولة من صادرات الموارد الطبيعية للعالم ،نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية

[49]عيسى محمد الفارسي ، سليمان سالم الشحومي ،البيئة الملائمة بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي ، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى ، طرابس 2006 ، ص 4

والسيارات العالم ،نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم ،حصة الدولة من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي الوارد للعالم .

دليل المؤشر :

من مقارنة وضع بلد ما وفقا لمؤشري الأداء والإمكانات يتم تصنيفه ضمن إحدى المجموعات التالية :

- مجموعة الدول السباقة : تحظى الدول بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع وتشمل هذه الموزعة 42 دولة .
- مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض وتشمل هذه الموزعة على 28 دولة من بينها تونس .
- مجموعة الدول دون إمكاناتها وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع وتشمل 30دولة .
- مجموعة الدول المتدنية الأداء وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض أيضا وهي الموزعة التي تنتمي إليها الجزائر والمغرب وتشمل 40 دولة ، لقد كان رصيد مؤشر الأداء بالنسبة للجزائر خلال الفترة 2008– 2000يقدر بـــ صفر (0) ليصبح في حدود 3 ,0 خلال الفترة 2008– 2000 وكان ترتيب الجزائر في هذا المؤشر 111 من 140 بلد سنة 2002 ليصبح في المرتبة 95 سنة 2004 ، بينما كان رصيد مؤشر الإمكانات بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1988 – 1990 في حدود 198,0 ليصبح خلال الفترة 2008– 2000 في حدود 216,0 وكان ترتيب الجزائر 96 من ضمن 140 بلد شمله المؤشر .

3.مؤشر التنمية البشرية :[50]

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

- طول العمر الذي يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25 و 85سنة .

[50]ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص 71 .

- المعرفة ويقاس المؤشر بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة، ويتراوح ما بين صفر 0 % و 100 %.
- مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و 40000 دولار

دليل المؤشر :

يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر، مؤشر تنمية بشرية عال يقدر ب 80 % أو أكثر ، مؤشر تنمية بشرية متوسط يتراوح من 50 % إلى 79 % ومؤشر تنمية بشرية منخفض يقدر بأقل من 50 % .

وضع الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة رغم تحسن قيمة المؤشر الذي بلغ 55 % سنة 1980 ليصبح في حدود 69,7 % سنة 2000 والذي جعلها تحتل المرتبة 106 سنة

2002 والمرتبة 103 سنة 2006 في حين احتلت تونس المرتبة 89 من بين 177بلد .

4.المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الامم للاقتصاديات الناهضة :[51]

يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية للبنك الدولي منذ عام 1996 لغرض قياس مدى قدرة الدول الناهضة على تحقيق التنمية المتوازنة بين النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية ، وكذلك على مدى قدر على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجذابة ويشمل هذا المؤشر حاليا حوالي 70 دولة من الدول ذات الاقتصاديات الناهضة .

يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مكونات فرعية تضم 63 مكونا هي :

- مؤشر البيئة الاقتصادية ويشمل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال .

[51]المرجع نفسه، ص71 .

- مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية ومدى انتشار استخدامها.
- مؤشر البيئة الاجتماعية: ويشمل مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي ومؤشرات الصحة ومؤشرات حماية البيئة الطبيعية .

وضع الجزائر :

تحصلت الجزائر على 1063 نقطة فاحتلت المرتبة 54 من بين 70 دولة وهي تعتبر بذلك من بين البلدان المتأخرة فيما يتعلق بثروة الأمم الناهضة مقارنة بغيرها من البلدان التي تتمتع بإمكانيات متقاربة.

5.مؤشر تقويم المخاطر القطرية جدول : يوضح مؤشر تقويم المخاطر القطرية (2002 – 2006)

المؤشر المركب للمخاطر القطرية					مؤشر اليورمني للمخاطر القطرية					مؤشر انستيتيسيونال انفوستر للتقويم القطري					مؤشر الكوفاس		
2002		2003		2006	2002		2003		2006	2002		2003		2006	2002	2003	2006
ت	ر	ت	ر	ر	ت	ر	ت	ر	ر	ت	ر	ت	ر	ر	الترتيب		
87	64	85	65,8	73,3	86	40,8	88	41,21	41,8	84	31,5	81	33,4	47,5	B	B	A4
56	71	57	73,5	72,2	57	57,2	49	53,7	55,78	49	53,7	54	50,7	57,2	A4	A4	A4
53	73	49	73,3	73	62	53,8	62	53,76	51,71	58	48,2	59	46,1	51,8	A4	A4	A4

المصدر : ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص 72

ت :ترتيب القطر حسب المؤشر (من الأقل خطورة للأكثر خطورة) ر :
رصيد البلد ضمن حسابات المؤشر

يتكون مؤشر تقويم المخاطر القطرية من المؤشرات التالية :

- **المؤشر المركب للمخاطر القطرية :**[52]

منذ 1980 يصدر شهريا هذا المؤشر عن مجموعة P R S من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (International Country Risk Group) وذلك لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار ، ويغطي المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية، ويتكون من 3 مؤشرات فرعية هي : مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50 % من المؤشر المركب) ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25 %) ومؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25 %).

يقسم المؤشر الدول حسب درجة المخاطرة الى ا□موعات التالية :

- من صفر إلى 49,4نقطة : درجة المخاطرة مرتفعة جدا؛
- من 50 إلى 59,5 نقطة: درجة مخاطرة مرتفعة ؛
- من 60 إلى 69,5 نقطة: درجة مخاطرة معتدلة ؛
- من 70 إلى 79,5 نقطة: درجة مخاطرة منخفضة؛
- من 80 إلى 100 نقطة: درجة مخاطرة منخفضة جدا.

وهذا يعني انه كلما ارتفع رصيد المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة

ومن الجدول يتضح انه خلال عام 2003 صنفت الجزائر ضمن الرتبة 85 دوليا من أصل 140دولة ، حيث بلغت قيمة المؤشر 65,8 نقطة بدرجة مخاطرة معتدلة ،أما خلال عام 2006 أصبحت ضمن مجموعة البلدان ذات المخاطرة المنخفضة بمؤشر قيمته 77,3 نقطة .

- **مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية :**[53]

[52] محمد قويدري ، مرجع سابق ، ص 291 .

[53] محمد قويدري ، مرجع سابق ، ص 291 .

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليوروميني في السنة (في مارس وسبتمبر) وذلك لغرض قياس المخاطر القطرية لجهة قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته المالية ، ويغطي 185 دولة منها 20 دولة عربية ويتكون من تسعة عناصر هي : المخاطر السياسية ، الأداء الاقتصادي ، مؤشر المديونية وضع الديون المتعثرة ، التقويم الائتماني للقطر ، توافر التمويل المصرفي طويل المدى ، توافر التمويل قصير المدى ، توفير الأسواق الرأسمالية ، معدل الخصم عند التنازل ويشير دليل المؤشر إلى انه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية اقل .

خلال عام 2003 حصلت الجزائر على الرتبة 88 دوليا من أصل 185 دولة حيث بلغت قيمة المؤشر 41,29 نقطة بدرجة مخاطرة مرتفعة .

- **مؤشر الانستتيوشنال انفوستر للتقويم القطري :**

يصدر هذا المؤشر منذ عام 1998 عن مجلة "الانستتيوشنال انفوستر" مرتين في السنة (مارس وسبتمبر) ويغطي 151 دولة منها 16 دولة عربية يحتسب المؤشر استنادا إلى مسوح استقصائية يتم الحصول عليها من قبل كبار رجال الاقتصاد والمحللين في بنوك عالمية وشركات مالية كبرى ، حيث تصنف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100 وكلما ارتفع رصيد الدولة ، دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة .

خلال سنة 2003 دخلت الجزائر ضمن مجموعة المخاطر المرتفعة حيث حصلت على الرتبة 81 دوليا من أصل 151دولة .

مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية :

"يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (COFACE)، حيث يقيس مخاطرة قدرة الدول على السداد ويغطي المؤشر 141 دولة منها 20 دولة عربية ، ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزامات الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة ، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى ."[54]

وقد صنف دليل المؤشر إلى:[55]

[54] محمد قويدري ، مرجع سابق ، ص 291 .

[55] المرجع نفسه ، ص 291 .

1. درجة الاستثمار A وتقسم إلى أربعة مستويات هي :

A1 : البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا ، وأن إمكانية بروز مخاطر القدرة على السداد ضعيفة جدا؛ A2 : احتمال السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية اقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن A1 ؛ A3 : بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لان يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة مع استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد ؛ A4 : سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح آسوا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية رغم ذلك فان إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا .

2. درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاثة مستويات هي :

B : يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير اكبر على سجل السداد السيئ أصلا؛ C : قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور اكبر في سجل السداد السيئ أصلا؛ D : ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوء.

"استنادا الى هذا المؤشر فقد صنفت الجزائر خلال سنتي 2002 و 2003 ضمن مجموعة الدول في درجة المضاربة وذلك برصيد B ، حيث يفيد ذلك بان للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثيرا كبيرا على سجل السداد السيئ أصلا ." [56]

"أما خلال سنة 2006 نلاحظ تحسنا في وضعية الجزائر حيث انتقلت من درجة المضاربة B إلى الدرجة (A4) التي تعني وضعية المخاطرة المعتدلة ويعود السبب الأساسي في ذلك لتحسن الوضعية المالية للجزائر الناتجة عن توفرها على احتياطي صرف يفوق 100 مليار دولار في نهاية سنة 2007 ."[57]

المطلب الثاني : عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

---

[56] محمد قويدري ، مرجع سابق ، ص 292 .

[57] ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص 73 .

بالرغم من الجهود التي بدلتها الجزائر و المكرسة لترقية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، إلاّ أن حجم الاستثمار الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز و التسهيلات المستثمرين الأجانب و يمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل الاقتصادية و القانونية و الإدارية التالية :

اولا: المعوقات الاقتصادية

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر مايلي:

أ :الاستقرار السياسي[58]

لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد.

نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فان أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد ، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع. ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحددة الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.

ب: عدم وجود سوق منافسة :[59]

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية :

[58]علي همال، فاطمة حفيظ ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مجلة الاقتصاد والمناجمانت ، الجزائر ، العدد 04، مارس ، 2005، ص 387.

[59]بعلوج بولعيد ، مرجع سابق ، ص،ص 79-81.

1. إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب .

2. كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبعة العاملة والاقتصاد الوطني ، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة .

3. الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام هذه العمليات، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44 % من النشاط الوطني ، إضافة إلى ذلك فان نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه ، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب .

4. إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة ، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار .

5. أما الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر والتي لا تميز بين المستثمر المحلي والأجنبي .

6. أما الجانب الآخر الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره وأخيرا نلاحظ كارثة بنك الخلفية وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهدا تجاه المتعاملين ، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا .

7. كما أن ظاهرة الأخرى الخطيرة هي انتشار ظاهرة المخدرات والاتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك ، لان هذه الأموال القذرة تسير من طرف عصابات محلية ودولية منظمة تحاول غسيل هذه الأموال

وإدخالها في النشاط الاقتصادي ، وهذا يحد من قدرة المنافسة سواء بالنسبة للمحلين أو الأجانب، فحسب تصريح مصالح الدرك الوطني فان عدد الملفات الخاصة هذا الموضوع بلغت 10000 ملف خلال 10 سنوات ، وهذا الداء يجب محاربته لما له من أضرار فادحة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية .

8. إضافة إلى الأسباب السابقة وحسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان : قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006 فانه من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي الحادة ، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وهي نسبة مرتفعة جدا وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان سواء كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق.

ج: عائق العقار

"من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار ، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد) ، فقد يطول الأمر أحيانا لسنة."[60] كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي[61]:

1. طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة؛
2. تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية بيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها؛
3. عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛
4. أمن المنطقة الصناعية.

"كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي ، إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي ، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على ارض لا يملكون على الرغم من إصدار عدة

[60] محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، مرجع سابق ، ص 66 .

[61] علي همال ، فطيمة حفيظ ، مرجع سابق ، ص 385 .

قوانين كان من بينها 83- 18 في 31 أوت 1983 المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية ".[62]

"أما العقار السياحي في الجزائر فانه يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها:"[63]

1. تقلص مساحات مناطق التوسيع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية؛
2. الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية هذه المناطق؛
3. تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية وهو الأمر الذي قلل بشكل كبير فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية .
4. تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي.

ثانيا : المعوقات القانونية و الإدارية

من أهم العوائق القانونية و الإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:

أ: الفساد الإداري

"إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية و يكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة ، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا. وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية و تقديم تراخيص غير مسموح قانونا."[64]

"كما تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ سنة

1995، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد. و يحاول المؤشر عبر مجموعة من الموسوعات و مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها و نظرة الشركات الأجنبية

[62] محبوب بن حمودة ، اسماعيل بن قانة ، مرجع سابق ، ص 66

[63] المرجع نفسه، ص67.

[64] بعلوج بولعيد، مرجعسابق ، ص82.

العالمية للاستثمار في القطر المعني ، و تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية، و عشرة التي تعني درجة شفافية عالية . هذا و قد احتلت الجزائر المرتبة 97 سنة 2004 من أصل 146 دولة داخلة في الترتيب ، و احتلت المرتبة نفسها سنة 2005 من أصل 159 دولة ، و بالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة و الفساد الإداري من أهم عوائق للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر."[65]

ب: عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية :

"إنّ من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة و صلاحية هذا الجهاز فعالا في استقبال المستثمرين الأجانب و هذا في بداية الأمر عن القيام بزيـــارة استطلاعيـــة لمعرفـــة الظـــروف الاقتصـــادية و الاجتماعية و السياسية لدولة النامية ، و الملاحظة في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتوا في أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين."[66]

"و تلعب الجمارك دورا فعالا في هذه العملية للأسباب التالية :"[67]

1. إن وجود تسهيلات جمركية و إدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع و التجهيزات من دولة لأخرى.
2. إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي و التصدير إلى الخارج
3. إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية و الخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية الغير قانونية، هذا باحترام القانون و تطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة و الشفافية.
4. إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش و التزييف في المعاملات التجارية و حقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به و مقبول.

[65] صالح مفتاح، دلال بن سمينة، مرجع سابق ، ص،ص 124-125.

[66] بعلوج بولعيد، مرجع سابق ، ص 85.

[67] المرجع نفسه، ص 85.

5. إن موضوع الإسراع و الأخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافز للأجانب بأن يستثمروا في الدول النامية ، لان التهاون يضيع الكثير من الوقت وهذا ما يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثمارات.

6. إن انتشار الرشوة و المحاباة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار الريوع التي يحصل عليها المرتشين و هذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات و بالتالي يصبح الاختيار الأفضل للمستثمرين النبلاء هو إما انسحاب من السوق أو التعرض إلى الإفلاس .

ج: عوائق قانونية أخرى

"عدم وضوح النصوص القانونية و التشريعية الخاصة بالاستثمار و غياب اللوائـــح التفســـيرية و التنفيذية التي تفصل في مضمون ، و كذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى ، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية و حتى بعض القطاعات الصناعية ."[1]

المبحث الثاني: قياس الصادرات الصناعية والاستثمار الاجنبي المباشر

المطلب الأول:الصادرات الاجمالية والصناعية في الجزائر

منحنى 01 يمثل : العلاقة بين كل من الصادرات الاجمالية والصناعية

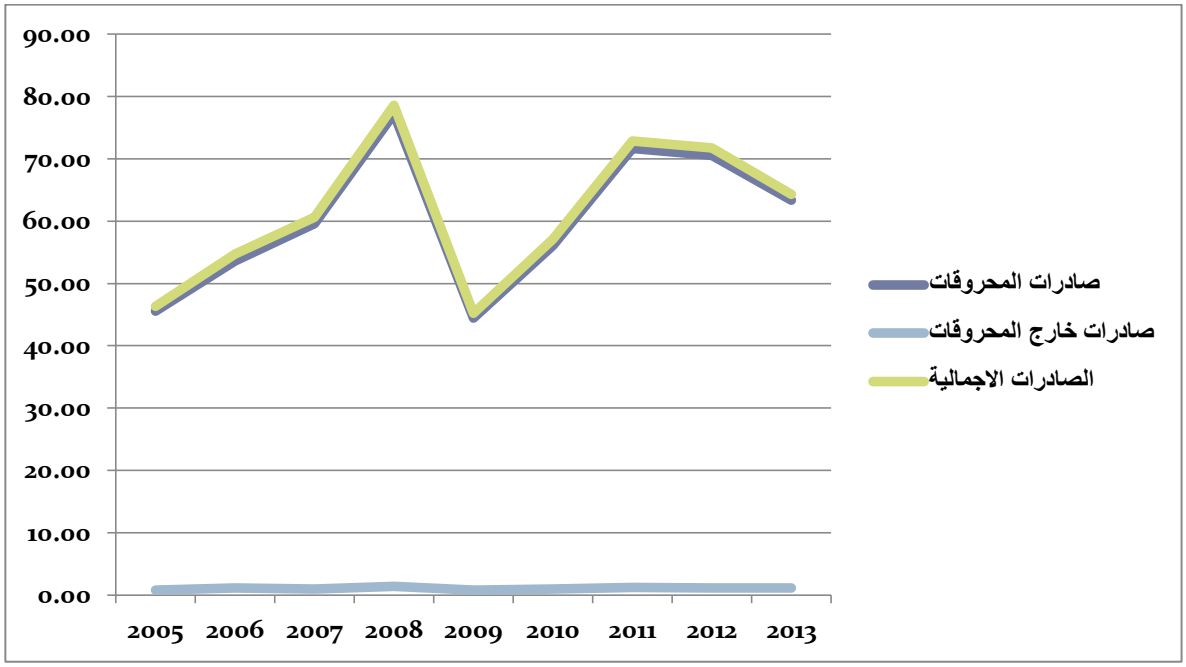

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء 2014

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الصادرات الجزائرية سجلت خلال سنة 2005 ما قيمته 46.33 مليار دولارالى غاية سنة 2008 سجلت الصادرات الجزائرية فائضا متزايدا حيث وصل الى 78.59 مليار دولار حيث وصلت صادرات المحروقات الى 77.19 مليار دولار بنسبة 98.70 بالمئة اين وصل سعر البرميل الى 98.96 دولار للبرميل , حيث انه في هذه السنة عرفت الصادرات الجزائرية اعلى قيمة لها وهذا لاول مرة في تاريخ الجزائر.

كما عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا وصل الى 45.18 مليار دولار سنة 2009 وذلك نتيجة انخفاض صادرات المحروقات حيث كانت قيمتها 44.41 مليار دولار اين عرف سعر البرميل من البترول 62.35 دولار, لتعاود الصادرات الاجمالية ارتفاعها من جديد , حيث وصلت الصادرات الى 72.89 مليار دولار

سنة 2010 و57.09 مليار دولار سنة 2011 حيث كانت قيمة اسعار البترول تقدر ب 80.35 دولار للبرميل و 112.92 دولار للبرميل على الترتيب .

لكن الصادرات الجزائرية عرفت انخفاضا طفيفا سنة 2012 و 2013 حيث وصلت الصادرات الاجمالية الى غاية 64.43 مليار دولار سنة 2013 و ذلك نتيجة لانخفاض صادرات المحروقات التي تقدر ب 63.33 مليار دولار, وهنا يمكن القول ان الصادرات خارج المحروقات تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة من الصادرات الاجمالية لا تتعدى 2بالمئة خلال الفترة المدروسة وسنة 2008 هي احسن سنة من حيث قيمة الصادرات خارج المحروقات نحو 1.4 بالمئة مليار دولار, بينما بقيت صادرات المحروقات هي المسيطرة على الصادرات الجزائرية بنسب تتعدى 97 و 98 بالمئة من قيمة الصادرات الاجمالية الجزائرية .

ملاحظة :

هناك علاقة وثيقة بين سعر البرميل وحالة الصادرات وهي علاقة طردية اي كلما انخفض سعر البرميل فان قيمة صادرات المحروقات تنخفض وبالتالي تنخفض قيمة الصادرات الاجمالية والعكس كلما ارتفعت اسعار البترول ارتفعت قيمة صادرات المحروقات وبالتالي ارتفاع في قيمة الصادرات الاجمالية الجزائرية .

المطلب الثاني :علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات الصناعية (الصناعة الاستخراجية)في الجزائر

الجدول الاتي : يمثل علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات الصناعية في الجزائر

التعيين	2004	2006	2008	2010	2012	2014
إجمالي القطاع الصناعي	2757.3	4396.07	5603.90	4861.07	6345.04	5558.57
الصناعة التحويلية	314.77	358.34	408.86	500.57	583.31	677.01
الصناعة الاستخراجية	2442.53	4037.73	5195.03	4364.9	5761.73	4881.56
الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد	2414.20	4015.72	5130.40	4340.37	5750.22	4871.15

المصدر: مخضام سليم دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول اطروحة دكتوراه جامعة تلمسان 2017 ص145

يلاحظ من الجدول ضعف مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين القيمة المضافة للقطاع الصناعي و لم تتجاوز677.01 مليار دينار في احسن الاحوال وذلك سنة 2014 فحين كان اجمالي القيمة المضافة المحققة من القطاع الصناعي بلغ 5558.57 مليار دينار وهذه القيمة تتشكل اساسا من الصناعة الاستخراجية كما نلاحظ ان الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد بلغ 4871.15 مليار دينار وهو ناتج عن الصناعة الاستخراجية أي ان وجود الصناعة الاستخراجية في الجزائر ادى الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا الاخير ساهم في ارتفاع قيم الصادرات الصناعية في الجزائر وهذا على عكس الصناعة التحويلية التي تعتبر ضعيفة مقارنة بالصناعة الاستخراجية.

المنحنى 02 يمثل :علاقة الاستثمارالاجنبي المباشر الوارد بالصناعة الاستخراجية

نفس المصدر السابق :

نلاحظ من خلال المنحنى وجود تناسب طردي أي هناك علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصناعة الاستخراجية أي كلما ارتفعت الصناعة الاستخراجية يرتفع معها الاستثمار الاجنبي

الوارد والعكس صحيح وهذا ما يفسر ان الصناع الاستخراجية تلعب دور اساسي في جذب الاستثمار الاجنبي الوارد وهذا الاخيريساهم في تنمية الصادرات الصناعية في الجزائر.

الخاتمة

الخاتمة

يتضح لنا من خلال الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر شهد ازدهارا خلال القرن 19 مع بداية الثورة الصناعية و حتى1914. ثم شهد تراجعا خلال الفترة مابين الحربين العالميتـين الأولى و الثانية، ثم عاد الاستثمار للازدهار مع انتهاء الحرب العالمية الثانية و حتى منتصف الثمانينات، ثم شهد تطورات متسارعة جدا بتحول الاستثمارات من استثمارات أجنبية مباشرة عامة إلى استثمارات أجنبية مباشرة خاصة، و التوجه نحو الأسواق ذات العائد الكبير، و كذا زيادة تدفقات الاستثمارات بين الدول المتقدمة نفسها أكثر من هذه الزيادة من الدول النامية نظرا لتوفر الأسواق الواعدة و القدرة على التصدير للأسواق العالمية.

لقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية و تخفيف أعبائها و مساهمته في توظيف العمالة الوطنية و التقليل من معدلات البطالة ،علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة ، و هذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر و تدقيق مزايا تلك الاستثمارات ، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة و النتائج التي تم التوصل إليها. و نظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوااا أمامه، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا للتنافس بين الدول و ساحة للتسابق المحموم نحو اجتذاب المزيد منها.

إن الجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و لمواكبة ما هو سائد عالميا من استخدام واسع للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية، و بالتاليبئة الأرضية القانونية و التشريعية لتسهيل عملية الاستثمار و حماية المستثمرين ،وبالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني.

من خلال هذه المذكرة التي تم فيها محاولة دراسة دور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرفي تنمية الصادرات الصناعية في الجزائر علي وجه الخصوص وهذا من فترة 2000_2019، اتضح لنا أن نتائج الدراسة كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال دوره في تنمية الصادرات الصناعية في الجزائر ومن ثم زيادة في النمو الاقتصادي وهذا في وجود الصناعة في الجزائر علي عكس القطاعات الاخري وهذا ماحولنا الوصول اليه في هذه المذكرة لاكن **واجهتنا بعض الصعوبات** :في بحثنا منها قلت المراجع المتخصصة في هذا الميدان سواء في الجانب النضري في كل من الاستثمار الجنبي

المباش والنمو الاقتصادي اما في الجانب التطبيقي فواجهتنا صعوبة الحصول علي المعطيا ت الاحصائية.

اختبار الفرضيات:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة :

-الفرضية الاولي : محققة اذ يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دور مهم من خلال تاثيره الاجابي علي التنمية الاقتصادية من خلال زيادة القدرة الانتاجية في البلد وذلك من حلال زيادة الصادرات الصناعية في البلد الامر الذي يجعل الاقتصاد في حالة نشاط ومن ثم زيادة التنمية الاقتصادية في البلد وتحقيق ارباح .

-الفرضية الثانية :ايضا محققة بحيث تاثر الواردات بالاجاب علي النمو الاقتصادي في الجزائر حيث تعمل علي توضيف اليد العاملة ومناصب شغل خاصة في مجال استراد المواد نصف مصنعة وهذا مايساعد علي خلق انتاج في الجزائر خاصة في السنين الاخيرة .

-الفرضية الثالثة : يؤثر الاستثمار المحلي علي النمو الاقتصادي في الجزائر من حلال زيادة تاهيل اليد العاملة المؤهلة والقضاء علي مشكل البطالة في الجزائر وخلق فرص العمل والتشغيل هذا الامر يساعد علي التطوير عجلة الاقتصادية .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية.

أولا: الكتب.

1. أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة** ، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1993.

2. أسامة كردي،**آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوربية**، الطبعة الأولى، بيروت ،مركز الدراسات العربي الأوربي ،2001.

3. حسين عبد الحميد أحمد رشوان ،**التنمية–اجتماعيا ،ثقافيا،اقتصاديا،سياسيا،إداريا ، بشريا**،الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2009.

4. حسين عمر ،**الاستثماروالعولمة** ، الطبعة الأولى، القاهرة ، دار الكتاب الحديث ، 2000.

5. رضا عبد السلام ، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر**، الطبعة الأولى ،2002.

6. رضا عبد السلام ، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر**، الطبعة الأولى ، مصر، المكتبة العصرية بالمنصورة ،2007.

7. طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،2003.

8. عبد السلام أبو قحف ،**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، الطبعة الأولى، مصر،دار الجامعة الجديدة ،2001.

9. عبد السلام أبو قحف ،**نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية**، مصر، مؤسسة شباب الجامعة ،1989.

10. عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، مصر، دار الجامعة الجديدة ،2002.

11. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الإسكندرية، الـــــدار الجامعية بالإسكندرية، 2000.

12. عثمان أبو حرب ،**الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، عمان، دار أسامة للنشر ،2008.

13. علي عباس ،**إدارة الأعمال الدولية**، الأردن، دار الحامد ،2007.

14. عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة** ،مصر، الدار الجامعية ، 2003.

15. فليح حسن خلف ، **التمويل الدولي** ، عمان ، مؤسسة الوراق ،2004 .

16. فليح حسن خلف ،**اقتصاد المعرفة**، الأردن، عالم الكتب الحديث ،2007.

17. مبارك سلوس ،**التسيير المالي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2001 .

18. محمد محمد أحمد سويلم ،**الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية ،200919.محمد صالح القريشي ،**المالية الدولية**، الطبعة الأولى، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، 2008.

20. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي ،**التنمية الاقتصادية** ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2003،.

21. محمد عبد العزيز عجمية ،إيمان عطية ناصف ، **التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية**، الإسكندرية ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة بالإسكندرية ، 2000 .

22. محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية** ،مصر، مكتبة الإشعاع الفنية ، 1999.

23. مدحت القريشي،**التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى ،الأردن ،2007.

24. موسى بودهان ، **الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر**، الجزائر، دار الملكية ، 2000 .

25. موسى بودهان ،**القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها**، الجزائر، دار مدني ،2006.

26. موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى ،عمان، دار صفاء ،2008.

ثانيا: الأطروحات و المذكرات

1.صدر الدين صواليلي ،**النمو والتجارة الدولية في الدول النامية** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2006.

2.بلال بوجمعة ، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية،دراسة حالة الجزائر** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2007.

3. رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس– الجزائر– المغرب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، باتنة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2008.

4. زياد محمد أبو ليلي ، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن ، 2003.

5. فيصل حبيب حافظ ،**دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005 .

ثالثا: الملتقيات و المؤتمرات

1. عبد المجيد أونيس ،**الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل، الجزائر ،2006.
2. حاتم القرنشاوي ،**تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مؤتمرالاستثمار والتمويل، مصر ،2006 .
3. طارق نوري ،**تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر**، مؤتمر الاستثمار والتمويل، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي، مصر ،2006.
4. عاطف علاونة ،**الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية** ، الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية، 17-18 نوفمبر، دمشق ، 2008.
5. عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري ،**معدل الاستثمار الخاص بالجزائر**، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف ،23- 24-25 مارس، بيروت ،2009 .
6. عيسى محمد الفارسي، سليمان سالم الشحومي ،**البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي**، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابس ،2006.
7. محمد قويدري ،**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،17-18أفريل، الجزائر ،2006.
8. معاوية أحمد حسين ، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، الرياض ،2009.

رابعا: التقارير

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،**التقرير السنوي**، 2009.
2. صندوق النقد العربي ،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2006.
3. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2007.
4. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،**تقرير الاستثمار العالمي**، 2003.
5. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الاستثمار في العالم** ، 2006.

خامسا: القوانين و المراسيم

1. قانون رقم 63 _ 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية رقم 1993/63 .

2. قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 180.

3. قانون رقم 13/82 المؤرخ في 28سبتمبر1982 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 35 .

4. قانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية ،العدد 39.

5. المرسوم الرئاسي رقم 90 -319 المؤرخ في 17 أكتوبر سنة 1990 يتضمن المصادقة على الاتفاق الرامي إلى تشجيع الاستثمارات بين الحكومة الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، الجريدة الرسمية رقم 45 / 1990.

6. المرسوم الرئاسي رقم 90 -420 المؤرخ في 22 ديسمبر سنة 1990، يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي، الجـــريدة الرسميـــة رقم 06 /1991.

7. المرسوم الرئاسي رقم 91 -346 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة1991 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 1991/46.

8. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار ،الجريدة الرسمية، العدد 64.

9. المرسوم الرئاسي رقم 94 -01 المؤرخ في 02 يناير سنة 1994 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية بشان التشجيع والحماية المتبادلين فيما يخص الاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلق بهما، الجريدة الرسمية رقم01 / 1994

10. الأمر رقم 95 – 05 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1994، الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 1995/07

11.المرسوم الرئاسي رقم 95 -88 المؤرخ في 25 مارس سنة 1995 يتضمن المصادقة

على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و المملكة الاسبانية والمتعلق بالترقية والحماية للاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 23 / 1995 .

12. المرسوم الرئاسي رقم 95 – 306 المؤرخ في 07 أكتوبر 1995 يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ، الجريدة الرسمية رقم 59 /1995

13. الأمر 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 47 / 2001 .

سادسا: المجلات و الدوريات

1. أحمد زغدار ،**الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة** ، مجلة الباحث ، العدد 03، الجزائر ، 2004 .
2. إبراهيم بختي،**الإنترنت في الجزائر**، مجلة الباحث ، العدد 01، 2002.
3. بولعيد بعلوج، **معوقات الاستـــثمار في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد04.
4. زين منصوري، **واقع وآفاق سياسية الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الثاني ،جامعة شلف، الجزائر، 2005.
5. صالح مفتاح، دلال بن سمينة ،**واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 43- 44، 2008 .
6. علي عبد الله ، **موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي**، مجلة الباحث، العدد 02، الجزائر ،2003.
7. علي همال، فاطمة حفيظ ، **آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية**، مجلة الاقتصاد والمناجمانت ، الجزائر ، العدد 04، مارس 2005 .
8. محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ،**أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث ، العدد 05، 2007.
9. محمد طالبي، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد 06، الجزائر،2008.

10. منور أوسرير، نذير عليان ،**حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد 02، الجزائر ،11.2004.مولود حشمان، عائشة مسلم ،**اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004**، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، الجزائر،2006.

12. ناجي بن حسين ،**تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009.

13. نصيب رجم ،**ظاهرة الفقر و أثارها على التنمية الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت ،العدد 04،جامعة تلمسان، الجزائر ، مارس 2005.**المراجع باللغة الفرنسية:**

I- Ouvrage :

1. CLAUDE Pottier, **les multinationales et la mise en concurrence des salaires**, France, Edition l'Harmattan, 2003.
2. DAVID Begg, STANLEY Fischer, RUDIGER Dornbusch, **macro économie**, 2ème Ed, Paris, Dunod Edition.
3. MICHEL Menry Bouhet , **la globalisation , introduction à l'économie du nouveau monde** , France ,Edition Pearson éducation, 2005.
4. PIERRE Dallence, LUC Lecru, **croissance et mutations de l'économie mondiale depuis 1945**, Edition de Seuil, 1999.

II- Revues et Séminaires:

1. AMINE V.Sarkan, **Poverty alleviation towards sustainable development**, Revue Economie et Management , Université de Tlemcen , N° 02, mars 2003 .
2. ABDEL HAMEED M.Bashir , **ForeignDirect Investment and Economic Growth in Some MENA countries**, Department of Economics, Grambling University, 1999.

3. ALAYA Marouane, **Investissement Direct Etranger et Croissance Economique**, le cas de la Tunisie, Séminaire Doctoral, Université de Montesquieu, Bordeaux, 25-26 Mars, 2004.

4. MAITENA Duce , **Definition of Foreign Direct Investment, a methodological note** , Banco de Espana , final draft , july 31, 2003.

5. MOHAMMAD Mafizur, MOHAMMAD SHAHBAZ,**Do Imports and Foreign Capital Inflows Lead Economic Growth in Pakistan,** MPRA Paper, N°29805, Pakistan, 23 Mars, 2011.

III-Rapports: